جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: الحقوق و العلوم السياسية

الفرع: علوم سياسية

التخصص: دراسات أمنية و استراتيجية

من إعداد: إبتسام بوعرعور

بعنـــــــــوان

دور منظمة الأمم المتحدة في بناء السلام

دراسة وصفية تحليلية

نوقشت يوم:2015/05/31

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ/فريدة طاجين	رئيســا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
د/شمسة بوشنافة	مشرفا و مقررا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
أ/عبد الكريم باسماعيل	مناقشـا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة

السنة الجامعية:2014-2015

إهـــــــــــــــــداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما.

إلى أختي "سهام" و زوجها ، و أولادها : مهدي، إيناس، ادم.

إلى إخوتي و أخواتي.

إلى كل الزملاء في قسم العلوم السياسية.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

إبتسام

كلمة شكر

الشكر الجزيل لله سبحانه و تعالى لعونه و توفيقه لي بإنجاز هذا العمل المتواضع .

شكر و عرفان إلى الأستاذة الدكتورة " بوشنافة شمسة" لقبولها الإشراف على بحثي، و تقديمها المساعدة العلمية و المعنوية لإتمامه.

شكر خاص للأستاذة الدكتورة " شليغم غنية " لتوجيهاتها القيمة.

الشكر لجميع أساتذة العلوم السياسية جامعة ورقلة.

الشكر الجزيل إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد.

و كما قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: " من قال لأخيه جزاك الله خيرا فقد كفاه "

فجزاكم الله عنا خير الجزاء

إبتسام

ملخص الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على دور الأمم المتحدة في بناء السلام، خاصة و أن هذه الأخير يتعامل مع مرحلة مليئة بالتناقضات و الصعوبات، وهو ما يتطلب إبراز أهمية دور الأمم المتحدة في هذا المجال ، و ذلك من خلال ميثاق الأمم المتحدة و الأحكام الصادرة في أجندة السلام من طرف الأمين العام للأمم المتحدة"بطرس بطرس غالي" سنة1992، وما تحمله من طرق و آليات لأجل حفظ السلم و الأمن الدوليين بعد انتهاء الصراعات.

تناولنا في هذا البحث تعريف واضح لعملية بناء السلام و المفاهيم المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين كما تطرقنا إلى المتغيرات التي أدت إلى ظهور عمليات بناء السلام وآليات الأمم المتحدة و خطواتها في هذا المجال، و بناءا على المستجدات الدولية والأوضاع المتغيرة، تم من خلال هذه الدراسة إبراز الصعوبات التي تواجه الأمم المتحدة، خاصة و أن هذه العملية تتطلب جهودا تشمل التعاون المحلي و الدولي.

مصطلحات الدراسة:

الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، فرض السلام، حفظ السلام، بناء السلام، الأمن الجماعي، مجلس الأمن، حق الفيتو.

Résumé de l'étude

Cette étude a pour but de mettre l'accent sur le rôle des nations unies dans la construction de la paix, notamment que cette dernière fait face à une étape pleine de contradictions et de difficultés, ce qui nécessite de souligner l'importance du rôle de l'ONU dans ce contexte, selon la charte des nations unies et les décisions figurant dans l'ordre du jour de la paix, prises par l'ex secrétaire général de l'ONU, BOTROS GHALI en 1992 et tout ce qu'il porte comme méthodes et techniques de maintien de la paix et de la sécurité internationales après la fin des conflits.

Nous avons procédé dans cette recherche à une tentative de définition claire du processus de construction de la paix et de tous les concepts relatifs à la paix et la sécurité internationales, nous avons aussi abordé les changements ayant induit à la parution des opérations de construction de la paix et les mécanismes des nations unies dans ce domaine, et en fonction des nouveautés internationales et les situations variables. Par la présente étude, il a été mis en évidence des obstacles dont les nations unies affrontent, surtout que ce mécanisme nécessite des efforts qui comprennent la coopération locale et internationale et les solutions proposées pour améliorer l'accomplissement de ses missions dans le processus de construction de la paix.

Study Summary:

This research aims to highlight the role of the United Nations in peace-building, especially that dealing with this final stage is full of contradictions and difficulties, which requires highlight the importance of the role of the United Nations in this area, and through the Charter of the United Nations and judgments in peace agenda by the Secretary General of the United Nations, "Boutros Boutros-Ghali" in 1992, and in respect of the ways and mechanisms for peace-keeping and security in post-conflict.

We discussed in this research a clear definition of the peace building process and concepts related to international peace and security as we dealt with the variables that led to the emergence of peace-building processes and mechanisms of the United Nations and its steps in this area, and based on international developments and the situation changing, been through this study highlight the difficulties faced by the United Nations , especially that this process requires efforts include local and international cooperation.

مقدمة

مقدمة:

وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، مخلفة وراءها آثار الدمار و الخراب ناهيك عن ملايين الأرواح التي حصدت من مدنيين و عسكريين و بهذا أثبتت عصبة الأمم فشلها في إخماد نار الفتنة وعدم قدرتها على حماية أمن و سلامة الشعوب، فأدرك المجتمع الدولي أنه لا بد من وجود هيئة تتمتع بصلاحيات و ميكانيزمات تؤهلها للتدخل لمنع نشوب النزاعات و حل الخلافات، فجاءت منظمة الأمم المتحدة سنة 1945.

إن الأمم المتحدة تعد من أهم المنظمات الدولية، و أكبرها، لما تتوفر عليه من صلاحيات و اتساع اختصاصاتها، ودورها المؤثر في الحياة الدولية وضمها جميع دول العالم بمختلف أوزانها، المتقدمة منها، وغير المتقدمة.

منذ نشأة المنظمة، تم عقد الكثير من المعاهدات الدولية من أجل حماية السلم و حقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال تم عام 1947 عقد معاهدة تحريم جرائم الإبادة الجماعية و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 و معاهدات جنيف الخاصة بحماية المدنيين سنة 1949. و قد كان لها الفضل في استقلال العديد من الدول من الاستعمار الغربي خاصة بعد التوازن الدولي الذي عرفته المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة.

وعلى الرغم من دورها الكبير في منع نشوب نزاعات مسلحة ، و استدباب الأمن و السلم الدوليين، طبقا للفصل السادس و السابع من ميثاقها، إلا أنها لم تفلح في كل الحالات، خاصة بعد الحرب الباردة، و هو ما دفع المنظمة إلى استحداث آلياتها لتحقيق السلم و الأمن الدوليين، و من أبرز هذه الآليات **بناء السلام**" **Peace Bulding** .

فبناء السلام واحدة من أهم الآليات التي استحدثتها الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، حيث برزت هذه الآلية في فترة التسعينات، و نشأت للتصدي على انتشار الحروب الأهلية في العالم الثالث، وهو محاولة قام بها الأمين العام السابق الدكتور "بطرس بطرس غالي" من خلال "**أجندة السلام**" لتطوير مجموعة من الإجراءات من جانب الأمم المتحدة في حفظ السلام و التعامل مع هذه الحروب.

و بالرغم إلى ما تحققه الأمم المتحدة في عملية بناء السلام بالنسبة للبلدان التي تخرج من حالة الصراع، حيث تمنح هذه الآلية فرصة إنشاء مؤسسات اجتماعية و سياسية و قضائية، باعتماد تدابير لوضع أنظمتها على طريق النمو المستدام، إلا أن هذه العملية تواجه عدة عراقيل و تحديات من خلال الأمثلة الموجودة في الواقع و التي سنتطرق إليها من خلال دراستنا هذه.

أهمية الموضوع:

للبحث أهمية علمية و عملية، تكمن **الأهمية العلمية** لهذا الموضوع في إثراء البحث العلمي كونها دراسة تعنى بدور الأمم المتحدة في بناء السلام، و تزويد المكتبة بمرجع نظري في هذا الجانب.

أما **الأهمية العملية** تتجلى في تسليط الضوء على هذه الآلية و التعريف بها، علما أن مهمة بناء السلم و الأمن الدوليين تتم في مرحلة انتقالية، بعد انتهاء الصراع.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الأساسي من دراسة عملية بناء السلام هو الوقوف على أهم الإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة من خلال المستجدات الدولية واستحداث آلية بناء السلام، وكذلك مدى فعاليتها رغم العواقب التي تواجهها لإرساء السلم و الأمن الدوليين.

أسباب اختيار الموضوع:

وأهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع هي :

- استمرار نشوب النزاعات الدولية، حتى بعد نهاية الحرب الباردة.
- التطور في الأدوار و المهام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلم و الأمن الدوليين تماشيا مع المستجدات الدولية.
- بالإضافة إلى ما خلفته نتائج النزاعات الدولية، و الغير دولية من الضحايا و الخسائر المادية، حيث أن الدول تخرج من النزاعات منهارة جزئيا أو كليا مما تشكل حاجز أمام التطور والتنمية البشرية في جميع المجالات.

إشكالية الدراسة:

إن التغيرات التي طرأت على العالم خاصة بعد الحرب الباردة، و خروج الدول من النزاعات منهكة و مدمرة هو ما فرض على الأمم المتحدة تطوير آليات عملها و تبني مفاهيم متعددة، و مرتبطة بالسلم و الأمن الدوليين، و من بين هذه المفاهيم بناء السلام" Peace Building" و سعي الأمم المتحدة لتبني هذه الأخيرة لتحقيق السلم والأمن الدوليين، و عليه نتساءل:

ما طبيعة الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة من خلال تبنيها آلية بناء السلام؟

وانطلاقا من المشكلة البحثية تلك كانت التساؤلات التالية:

- ما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا المفهوم؟
- ماهي آليات أداء الأمم المتحدة في مجال بناء السلام؟
- ماهي التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في عملية بناء السلام؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية و التساؤلات المطروحة، يمكن مبدئيا وضع مجموعة من الفرضيات:

- كلما كانت إرادة للتعاون بين المجتمع الدولي و المجتمع المحلي في إطار بناء السلام كلما زادت فرص إنجاح هذه العملية.
- كلما كان التعارض بين مصالح الدول العظمى في بناء السلام، كلما فشلت الأمم المتحدة في تحقيقه.
- نجاح عملية بناء السلام مرهونة بإرادة أطراف النزاع.

الإطار المنهجي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** تم توظيفه لتحليل و تفسير دور الأمم المتحدة في بناء السلام و تتبع مسارها بعد الحرب الباردة ، فالمنهج الوصفي التحليلي هو طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض معينة في الدراسة.

الدراسات السابقة: وهي عدة دراسات مختلفة، باختلاف أهدافها، و نتائجها استعنا ببعضها في هذا الموضوع من أهمها:

- قلي أحمد: **قوات حفظ السلام دراسة في ظل المستجدات الدولية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013.
- حفناوي مدلل: **الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم و الأمن الدوليين**، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
- زروال عبد السلام: عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

تقسيم الدراسة:

إن دراسة الإشكالية التي تم طرحها في هذه الدراسة و اختبار الفروض العلمية التي انبثقت عنها، استدعت منا اعتماد خطة شملت مقدمة و ثلاث فصول يحتوي كل واحد منها على ثلاث مباحث..

- حيث خصص **الفصل الأول** لماهية عملية بناء السلام، متناولين فيه مفهوم بناء السلام والمفاهيم المرتبطة بالسلم و الأمن الدوليين، ثم التطرق إلى المتغيرات التي أدت إلى ظهور بناء السلام لنعرج على مقومات عملية بناء السلام.
- في **الفصل الثاني** تناولنا آليات بناء السلام حيث خصصنا ثلاث مباحث لكل آلية في مبحث،في المبحث الأول لجنة بناء السلام،أما المبحث الثاني مكتب دعم لجنة بناء السلام، ثم في المبحث الثالث صندوق بناء السلام
- في **الفصل الثالث** فقد تناولنا فيه خطوات الأمم المتحدة في بناء السلام و الصعوبات التي تواجهها، متناولين فيه في المبحث الأول خطوات الأمم المتحدة في بناء السلام ، في المبحث الثاني تقييم لعمليات الأمم المتحدة في بناء السلام، أما في المبحث الثالث الصعوبات التي تواجه الأمم المتحدة في بناء السلام.

في حين ختمنا هذه الدراسة بخاتمة تطرقنا فيها إلى أهم الاستنتاجات و التوصيات.

الفصل الأول: ماهية عملية بناء السلام

- المبحث الأول: مفهوم بناء السلام
- المبحث الثاني: المتغيرات التي أدت إلى ظهور عملية بناء السلام
- المبحث الثالث: مقومات عملية بناء السلام

المبحث الأول:مفهوم بناء السلام

يعد إرساء السلم والأمن الدوليين من أهم أهداف الأمم المتحدة، وقد أصبحت وظيفة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام أحد أبرز عناوين أجندتها، جوهر هذا المفهوم يتطلب بداية التعريف به، و من ثم لابد من التطرق إلى المفاهيم المشابهة له و المرتبطة بالأمن و السلم الدوليين ، وهذا قصد تسليط الضوء على أوجه الشبه و الاختلاف بينها.

أولا: تعريف بناء السلام (Peace building)

بدأ هذا المفهوم يتبلور في اجتماع مجلس الأمن في يوم الحادي و الثلاثين من يناير 1992، في أول اجتماع للمجلس على مستوى رؤساء الدول، اعتمدت ورقة العمل التي تقدم بها "بطرس غالي" الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بعنوان "خطة للسلام" التي قدمت تحليلا وتوصيات على طريق تقوية و تحسين قدرة الأمم المتحدة على الحفاظ على السلام الدولي، حددت "خطة للسلام" أربع مراحل متتابعة من العمل الدولي لمنع الصراعات أو السيطرة عليها و هي:الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام (*والمقصود به تحديد و دعم البنى القومية التي ستساعد على تقوية السلام و ترسيخه من أجل تجنب النكوص إلى الصراع*)[1].

وفي مقابلة مع صحيفة الغارديان البريطانية قال "غالي" بأن من الأسباب الملحة لإجراء إصلاحات عميقة في المنظمة الدولية هو:" الطلب أن تنهمك الأمم المتحدة في عمليات السلام الشاملة، وليس مجرد إرسال قوات الفصل بين المتخاصمين، فتتدخل في جميع مراحل عملية التسوية، وفي بناء

[1]- يوسي إم هانيماكي،**الأمم النتحدة مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة محمد فتحي خضر،ط1.القاهرة،2012، ص85.

الحكومة، وفي إعادة تأهيل البلد، وفي إعادة آلاف آلاف اللاجئين، وفي إعادة بناء الجسور و طرق السير السريع، وفي إعداد الكوادر السياسية"[1]

إن مفهوم بناء السلام عرفه "بطرس بطرس غالي" في تقريره المعنون "**خطة للسلام**" الصادر عام 1992 بأنه: "العمل على تحديد و دعم الهياكل التي من شأنها تعزيز و تدعيم السلم لتجنب العودة إلى حالة النزاع"[2].

وفي تقريره المقدم عام 1998 عن أسباب الصراع و العمل على تحقيق السلام الدائم و التنمية المستدامة في افريقيا قال :"*ما أقصده بعبارة بناء السلام بعد انتهاء الصراع هو الإجراءات المتخذة في نهاية الصراع لتعزيز السلام و منع عودة المجابهة المسلحة*"[3].

في حين ثمة اختلاف على الصعيد الدولي في أسس و طبيعة عملية بناء السلام وفقا للجهة التي تتناول هذا الموضوع، فعلى سبيل المثال ترى الولايات المتحدة الأمريكية في بناء السلام عملية سياسية - اقتصادية وفقا لمفاهيمها المتعلقة بكل جانب من هذه الجوانب، في حين تؤكد بعض المنظمات الدولية، كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP، أن أولويات هذه العملية هي تحقيق التنمية و خلق ثقافة تتيح مشاركة المجتمع المدني إلى حلول سلمية للنزاعات[4].

تعتبر هذه الآلية هي التي تربط مجلس الأمن، و دوره في حفظ السلم و الأمن الدوليين، و دور المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للنهوض بالأوضاع حتى لا يتجدد النزاع، و طبقا لخطة السلام، يكون بناء السلم في الحروب الأهلية، بنزع أسلحة الأطراف المتنازعة و التحفظ عليها،

---

[1]- محمد موسى، **أضواء على العلاقات الدولية و النظام الدولي**، دا ر البيارق، ط1.بيروت،1992، ص231.

[2]. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة،A/47/277، 1992/06/17.

[3]. الوثيقة رقم A /52/871.S/1991/318

[4]- خولة محي الدين يوسف : " **دور الأمم المتحدة في بناء السلام**"، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد الثالث2011، ص490.

و تدميرها، وإعادة توطين اللاجئين، والمساهمة في بناء أجهزة قوية، ومراقبة الانتخابات و دعم وإصلاح المؤسسات الحكومية، أما فيما يخص الحروب الدولية فإن آلية بناء السلم عليها المساهمة في ربط مشروعات مشتركة لربط مصالح الأطراف المتنازعة بعضها ببعض، في مجالات الزراعة و الكهرباء و الطاقة و النقل، و القيام بعمل ترتيبات عديدة لبناء الثقة مثل إلغاء الحواجز و الحدود...إلخ[1] .

مما سبق يمكن الوصول إلى أن بناء السلام هو العملية التي تعقب النزاع مباشرة بواسطة أطراف دولية و محلية، من خلاله تتم معالجة آثار النزاع التي تؤدي إلى حالة عدم الاستقرار في المرحلة اللاحقة، وفق إجراءات ذات طبيعة وقائية.

[1]- قلي أحمد، **قوات حفظ السلام دراسة في ظل المستجدات الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص191.

ثانيا:المفاهيم المرتبطة بالأمن و السلم الدوليين

1. حفظ السلام Peace keeping :

تعد مسألة حفظ السلم و الأمن الدوليين من أهم أهداف الأمم المتحدة، وأسباب إنشائها، فقد نصت المادة الأولى من الميثاق على ما يأتي: مقاصد الأمم المتحدة هي: "حفظ السلم و الأمن الدوليين و تحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم و لإزالتها، و تقمع أعمال العدوان و غيرها من وجوه الإخلال بالسلم و تتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل و القانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها"[1].

وعليه تضمن الميثاق الترتيبات اللازمة في حالة تهديد السلم و الأمن الدوليين أو الإخلال بمها أو وقوع عمل من أعمال العدوان، من خلال النص على نظام الأمن الجماعي، أقيم هذا الأخير على أساس التحالف الذي انتصر في الحرب العالمية الثانية و الذي كان بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و الإتحاد السوفييتي، و عليه يتحمل مسؤولية حفظ السلم و الأمن الدوليين في المستقبل، وهكذا أسندت مهمة حفظ السلم و الأمن الدوليين إلى الدول الخمس الكبرى و هي: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، المملكة المتحدة، فرنسا، الصين، و أصبحت هذه الدول أعضاء دائمة في مجلس الأمن، الذي أسندت إليه هذه المهمة، و أصبح لكل واحد منهم حق الاعتراض (الفيتو) على قرارات المجلس في المسائل الموضوعية[2].

عملية حفظ السلام عرفها الأمين العام السابق للأمم المتحدة " بطرس بطرس غالي" أنها:"...إن حفظ السلام هو نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في الميدان و ذلك يتم حتى الآن بموافقة جميع الأطراف

[1] -المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة.

[2] - قلي أحمد، نفس المرجع، ص53.

المعنية ويشمل عادة اشتراك أفراد عسكريين أو أفراد من الشرطة تابعين للأمم المتحدة، وكثيرا ما ينضوي ذلك على اشتراك موظفين مدنيين معا..."[1].

عمليات حفظ السلام هي عمليات تنفذها عمليات عسكرية من مجلس الأمن الذي يحدد لها شكل و نوع المهمة، مثل عملية حفظ السلام(PeaceKeeping) أو صنع السلام(PeaceMaking) أو بناء السلام(PeaceBuilding) ، و يعتمد كل من هذه المهمات على نوع المادة السادسة أو المادة السابعة و الفقرات المتفرقة منها، و التي توضح الكيفية التي ستنفد بها هذه المهام و حجم و نوع القوات و المدة المقررة لتنفيذها[2].

كانت عمليات حفظ السلام في المراحل الأولى لظهورها تقتصر على إيفاد مراقبين دوليين غير مسلحين إلى مناطق النزاع للقيام بمهمتين أساسيتين، الأولى تتمثل في مراقبة وقف إطلاق النار، و الثانية تتمثل في مراقبة انسحاب القوات من مناطق النزاع ، إلا أنه لم تقتصر هذه العمليات على هذا النمط، إذ تم فيما بعد إنشاء قوات عسكرية تابعة للأمم المتحدة للقيام بعمليات حفظ السلام في مناطق النزاع في شتى أنحاء العالم، عرفت هذه القوات باسم قوات حفظ السلام الدولية، أو"القبعات الزرق"، وفي هذا الإطار تم إنشاء أول قوة دولية لحفظ السلام سميت بقوة الطوارئ الدولية(FENU1) في عام1956، على اثر العدوان الثلاثي على جمهورية مصر العربية، وكان ذلك بناءا على قرار"الإتحاد من أجل السلام"الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ3نوفمبر1950، الذي استحدث آلية جديدة مختلفة تتمثل في إرسال قوات تابعة للأمم المتحدة إلى ميدان القتال أو مناطق النزاعات ليس بغرض حسم النزاع

[1]- سلامة أيمن عبد العزيز، **النظام القانوني لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الحقوق، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ص16.

[2]- السفير عيد كامل الروضان،"**عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام:تجربة أردنية**"، سلسلة محاضرات الإمارات81، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1،الإمارات، 2004، ص8.

عسكريا لصالح طرف واحد من الأطراف، و إنما لأغراض أخرى تتمثل أساسا في الإشراف على وقف إطلاق النار، و مراقبة الأوضاع بين الأطراف المتنازعة[1].

إذن، حفظ السلم هو: أداة ديناميكية أنشأتها الأمم المتحدة كوسيلة لمساعدة بلدان مزقتها الصراعات قصد توفير الشروط اللازمة لسلام دائم، عن طريق إنشاء قوات حفظ السلام وإرسالها إلى مناطق النزاع، ويتم إنشاءها من طرف مجلس الأمن أو من طرف الجمعية العامة.

و عمليات حفظ السلام و بناء السلام يشتركان بأن كليهما له الطبيعة القمعية، كما أن تطورا طرأ على عمل قوات حفظ السلام، بعد نهاية الحرب الباردة، جعل مهامها تكتسب بعدا جديدا ليسند إليها جانب من مهام بناء السلام[2]، فحفظ السلام هو تحقيق الحد الأدنى من مستوى السلام، و بناء السلام لا يقوم إلا بوجود حفظ السلام، الذي لا يتحقق إلا عن طريق تحديد سياق أمني يساعد بعثات السلام على تنفيذ مشاريعها[3].

2. فرض السلام Peace Enforcement:

هو مجموعة التدابير التي يمتلك مجلس الأمن فرضها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، و التي قد تكون بطريقة غير عسكرية وفق ما جاء في المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة حيث تنص هذه المادة على ما يأتي:" لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، و له أن يطلب إلى مجلس الأمن تطبيق هذه التدابير، و يجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية و المواصلات الحديدية و البحرية و الجوية و البريدية و البرقية و اللاسلكية و غيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا و قطع العلاقات الدبلوماسية".

---

[1]- قلي أحمد، نفس المرجع، ص3-4.

[2]- خولة محي الدين يوسف، نفس المرجع، ص495.

[3]- أمينة زغيب، **إستراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الإعمارلفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص 30.

وقد تكون إجراءات مجلس الأمن ذات طبيعة قمعية، و هذا باتخاذه تدابير عسكرية بموجب المادة 42 التي تنص على ما يأتي:" إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلام، أو لإعادة نصابه، يجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات و الحصر و العمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البرية أو البحرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة".

إذن فرض السلام هو استخدام القوة المسلحة أو التهديد من أجل إرغام الطرف المعني على الامتثال للقرارات و العقوبات المفروضة من أجل الحفاظ على السلم و النظام، و قد تتضمن جهود فرض السلام إجراءات غير عسكرية كالعقوبات، و إجراءات عسكرية.

3. صنع السلام PeaceMaking :

وهو ما عرفه الدكتور"بطرس غالي"بأنه:"*العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتنازعة عن طريق الوسائل السلمية مثل التي بنص عليها الفصل السادس من الميثاق*"، ويتضمن مفهوم صنع السلام و بناء السلام العمليات و الإجراءات اللازمة لقمع العدوان أو ردعه كما زاد التقرير على وجوب التصريح للأمين العام بطلب الفتوى من محكمة العدل الدولية و الرامية إلى ولاء الدول الأعضاء لها و التنسيق مع الوكالات المتخصصة ووضع نظام مفصل تساهم فيه كل المؤسسات المالية لحماية الدول جراء فرض عقوبات اقتصادية و تشجيع الدول على تنفيذ قرارات مجلس الأمن و تنشيط دور لجنة الأركان و إنشاء وحدات خوض سلم مسلحة[1].

إذن صنع السلام يشير إلى الجهود و العمليات التي تتضمن أي عمل يهدف إلى دفع الأطراف المتحاربة للتوصل إلى اتفاق سلام من خلال الوسائل السلمية كالتفاوض و التحاور بين الأطراف

[1]- بطرس بطرس غالي:"أجندة السلام" (تقرير الأمين العام سنة1992).

و استعمال الوسائل الدبلوماسية لحل النزاع، و تجدر الإشارة إلى أن صنع السلام لا يتضمن استخدام القوة العسكرية ضد أي من الأطراف لإنهاء الصراع.

4. الدبلوماسية الوقائية Preventive Diplomacy:

عرفها الدكتور "بطرس غالي"على النحو التالي :"*هي مجمل الإجراءات أو الترتيبات التي يتعين اتخاذها لمنع نشوب المنازعات أصلا أو منع تصاعدها و تحويلها إلى صراعات مسلحة أو وقف انتشارها إلى أطراف أخرى و العمل على حصارها في حدود أطرافها*"[1].

كما تضمن تقرير الأمين العام المرفوع إلى مجلس الأمن بتاريخ 17جوان1992، بناءا على دعوة مجلس الأمن، المتضمنة في بيانه المؤرخ في 31جانفي 1992، مقترحات لتطوير الدبلوماسية الوقائية عدة إجراءات و تدابير من بينها، تدابير لبناء الثقة قبل النزاع، وتقصي الحقائق عند بداية النزاع، و قبل تفاقمها لحد الأزمة، ثم زاد على ذلك إنشاء شبكة للإنذار المبكر، قبل تصعيد الوضع إلى حد النزاع المسلح، و النشر الوقائي للقوات، كإجراء وقائي من استخدام الأطراف المتنازعة للقوة أو إنشاء منطقة منزوعة السلاح لضمان عدم صدور أي فعل يخل بالأمن و السلم الدوليين، بين الأطراف المتنازعة و ابتعادهم عن السلاح[2].

إذن الدبلوماسية الوقائية هي وسيلة لإجراءات وقائية لمنع ظهور النزاعات أو منع الصراعات الجارية من انتشارها، و تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الدبلوماسية الوقائية و صنع السلام هما تقنيتان تعملان في المراحل السابقة لمرحلة بناء السلام، و عليه فإن المفاهيم السابقة كلها تتقاطع فيما بينها، بهدف تحقيق السلم و الأمن الدوليين إلا أن لكل منها طبيعته، و مرحلة اللجوء إليه و مجال تطبيقه، و يبقى مفهوم حفظ السلام هو الأقرب إلى مفهوم بناء السلام.

[1] بطرس بطرس غالي، نفس المرجع .

[2] -. نفس المرجع.

المبحث الثاني:المتغيرات التي أدت إلى عملية بناء السلام

شهد العالم الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة مجموعة من التغيرات طالت هيكلة موازين القوى فيه، و العلاقات بين أطرافه، كما أن الأحداث و النزاعات الدولية المتلاحقة و المتطورة إلى حد الساعة .

وما خلفته تلك النزاعات من دمار وخراب، هو ما أدى بالأمم المتحدة إلى تبني عملية بناء السلام في ظل تلك المتغيرات، حيث تتمثل فيما يلي:

أولا: تزايد التغيرات والمستجدات على الساحة الدولية و الإخلال بالسلم والأمن الدوليين:

إن قيام دولة بالدخول في حرب، أو القيام بعمل من أعمال التدخل أو التهديد باستخدام إحدى صور العنف يمكن أن تشكل تهديدا للسلم و الأمن الدوليين ما دام أن هذه الحالات تشكل خطرا على الدول المهددة من شأنه الإخلال بالسلم و الأمن.

وقد جاء في تقرير فريق العمل الرفيع المستوى أن مظاهر تهديد السلم و الأمن الدوليين متنوعة تتمثل في[1]:

- التهديدات الاقتصادية و الاجتماعية المتضمنة الفقر و الأمراض.
- الخلافات و الصراعات فيما بين دولتين.
- الخلافات و الصراعات فيما بين فئتين أو أكثر داخل الدولة الواحدة ممثلة في الحروب الأهلية و الإبادة العرقية و انهيار سيادة الدولة.
- الخطر المحتمل في أسلحة الدمار الشامل و انتشار حيازتها من خلال السلاح النووي و الإشعاعي و الأسلحة الكيماوية و البيولوجية.
- خطر الإرهاب الذي لا يعتبر ظاهرة مستجدة، و إنما اتساع انتشارها و شدة تهديداته هي النتائج المستجد، بالإضافة إلى خطر الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

[1]- قلي أحمد، نفس المرجع، ص122.

إن الأمم المتحدة لم تكف يوما عبر أجهزتها المختلفة عن العمل لاستقصاء ما يستجد من حالات تهدد السلم و الأمن الدوليين أو تخل بهما، متبعة بذلك تطور مفهوم الأمن الجماعي الذي خرج من إطاره التقليدي ذي الأبعاد العسكرية، لينطلق نحو تصور جديد للأمن الجماعي ذي أبعاد إنسانية لم تغب يوما عن واضعي الميثاق، الأمر الذي يستخلص مما ورد في عباراته الافتتاحية من تأكيد الالتزام بالحقوق الأساسية للإنسان و بدفع عجلة الرقي الاجتماعي قدما و رفع مستوى الحياة و غيرها من الإشارات التي تضمنها الميثاق بهذا الشأن، وأضحى تحقيق الاستقرار في المجتمع الدولي يتطلب بعدا في النظر يتخطى معالجة المخاطر المرتبطة بالنزاعات المسلحة، بإعطاء القضايا الاقتصادية و الاجتماعية حيزا من الاهتمام[1].

فتزامنا مع التحولات السياسية و الاقتصادية التي شهدها العالم منذ بداية التسعينات القرن الماضي، قامت الأمم المتحدة بتكثيف جهودها للحيلولة دون تفاقم الأوضاع الأمنية و الاقتصادية للعديد من دول العالم، وقد تزايدت عمليات الأمم المتحدة مؤخرا بسبب ثلاثة أسباب رئيسية[2]:

- تحرر الأمم المتحدة، و لاسيما مجلس الأمن من القيود التي كان يعاني منها خلال الحرب الباردة نتيجة الصراع الأمريكي السوفييتي.
- انتشار ظاهرة النزاعات الداخلية في الدول مند عقد التسعينات.
- تزايد اهتمام المجتمع الدولي و مراكز البحث الدولية بعدد من المفاهيم المستحدثة كالدبلوماسية، ومنع حدوث النزاعات، و إجراءات بناء السلام.

فالمتغيرات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ساهمت في توسيع نشاطات الأمم المتحدة، خاصة بعد ظهور النزاعات الداخلية و تفاقمها مند التسعينات بسبب الظروف الدولية التي أتاحت لها الظهور، فاختصاص بعثات حفظ السلام لم يعد مجرد اختصاص عسكري بحت، بل تجاوزه إلى أبعاد إنسانية.

[1]- خولة محي الدين يوسف، نفس المرجع، ص492.

[2]- تميم خلاف، " **تطور مفهوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد157، يوليو2014، ص173.

ثانيا: تفاقم النزاعات المسلحة الغير دولية:

بعد تفاقم ظاهرة اندلاع النزاعات المسلحة غير الدولية، في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، تزايد دور الأمم المتحدة في محاربة تلك النزاعات المسلحة، حيث ينقسم هذا الدور إلى مرحلتين، الأولى تتمثل في مرحلة الوقاية منها، أما المرحلة الثانية فتتمحور حول كيفية التعاطي مع النزاع المسلح، قصد احتوائه في مراحله الأولى، أو التقليل من المعاناة الإنسانية التي تسببها آثاره المختلفة على المدنيين.

بالنسبة للمرحلة الأولى المتمثلة في دور الأمم المتحدة في الوقاية من النزاعات المسلحة غير الدولية، تشمل أربع خطوات تتمثل في[1]:

- الحد من انتشار السلاح لاسيما الأسلحة الصغيرة والخفيفة، التي تستخدم على نطاق واسع أثناء النزاعات المسلحة الداخلية.
- ثم محاربتها لمختلف صور الجريمة المنظمة العابرة للحدود، لدورها الكبير في إثارة النزاعات المسلحة كالمرتزقة والميليشيات المسلحة.
- كما تعمل الأمم المتحدة عبر مختلف أجهزتها وفروعها ووكالاتها المتخصصة، على بناء قدرات الدول الهشة امنيا واقتصاديا واجتماعيا، لتجنب وقوعها في الصراعات المسلحة.
- ولاستباق الأزمات والتوترات التي تؤدي إلى نشوب النزاعات المسلحة والحروب الأهلية، انتهجت الأمم المتحدة آلية جديدة في أعقاب جرائم التطهير العرقي التي وقعت عام 1994 برواندا، وهي الرصد والإنذار المبكر قبل اندلاع النزاع .

أما المرحلة الثانية فتتمثل في تزايد دور الأمم المتحدة أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية، والتي تتمحور حول كيفية التعامل مع النزاع المسلح الداخلي في حالة اندلاعه، من أجل إدارة الصراع قصد احتوائه والحيلولة دون تفاقمه وتحوله إلى حرب أهلية، وتبدأ باتساع دور مجلس الأمن في مجال حفظ السلم

[1]- سعيد درويش، دور الأمم المتحدة في مكافحة النزاعات المسلحة، 22-04-2014، الساعة11:24 ، على الرابط:
http://dlibrary.univ-boumerdes.dz:8080/jspui/handle/123456789/1755

والأمن الدولي، إلى مجال الانتهاكات التي تقع ضد حقوق الإنسان الأساسية والملزمة، وربطها بتهديد السلم والأمن الدوليين، وإدراج تلك الانتهاكات ضمن إجراءات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ثم تبني نهج مسؤولية الحماية كنهج جديد في العلاقات الدولية، لتجنب النقائص التي اعترت التدخل الإنساني المسلح، الذي وجهت له انتقادات لاذعة لاسيما فيما يتعلق بعلاقته مع سيادة الدول النامية، حيث غالبا ما عارضت هذا النوع من التدخل على مستوى الجمعية العامة. بالإضافة إلى دور الأمم المتحدة ومساهمتها في إرساء العدالة الجنائية الدولية، بإنشاء المحاكم الجنائية الدولية، وتطوير القانون الدولي الجنائي، و جهود مرحلة بناء السلام بعد انتهاء النزاع المسلح، قصد تجنب عودة الأطراف المتصارعة مرة أخرى إلى حمل السلاح وانتهاج العنف المسلح من جديد[1].

ومنه فإن عملية بناء السلام ظهرت نتيجة للتغيرات و المستجدات على الساحة الدولية، و هي آلية تتعامل مع النزاعات المسلحة الدولية، و غير الدولية، و هي تعالج مرحلة انتقالية حساسة، تعقب النزاعات المسلحة، إلا أنها غالبا ما تتعامل أكثر في مرحلة ما بعد النزاعات المسلحة غير الدولية، نتيجة لما تخلفه تلك النزاعات ، فتقوم الأمم المتحدة بعملية البناء لمنع العودة للنزاع.

[1]- نفس المرجع.

المبحث الثالث: مقومات عملية بناء السلام

إن عملية بناء السلام هي قضية تعني كل البلدان في كل مراحل النمو،وبالنسبة إلى البلدان التي تخرج من حالة الصراع، حيث يمنح بناء السلام فرصة للتنمية و التطور بالنسبة للبلدان التي تخرج منهكة في مرحلة انتقالية، حيث تقوم هذه العملية بالتخاد العديد من التدابير في سبيل التطور و النمو، إذ تقوم على مقومات أساسية[1]:

- يتطلب بناء السلام بعد انتهاء الصراع، اتخاذ إجراءات متكاملة و منسقة تهدف إلى معالجة الأسباب التي تولد العنف، سواء كانت سياسية أو قانونية، أو عسكرية أو إنسانية، أو تتصل بحقوق الإنسان أو البيئة، أو اقتصادية، واجتماعية أو ثقافية، أو ديمقراطية، كما تهدف إلى إرساء سلام دائم، و يمكن أن ينظر إلى بناء السلام، على أنه إستراتيجية طويلة الأجل لمنع الصراعات، وليس هناك أي نموذج موحد لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، و توجد في " غواتيمالا " أكبر عملية للأمم المتحدة و ربما أكثرها أهمية، و لكن المنظمة تقوم بأنشطة أخرى لبناء السلام في بلدان أخرى و لاسيما " سيراليون " حيث تراقب انتهاكات حقوق الإنسان، و تساعد الحكومة على تنفيذ مهامها، في مجال نزع السلاح و التسريح، و في " ليبيريا " أيضا حيث قامت الأمم أول مكتب لها لدعم بناء السلام.

- ترمي عملية بناء السلام إلى توجيه الطاقة الناجمة عن النزاع نحو اتجاهات بناءة و مسالمة بدلا من اتجاهات مدمرة و عنيفة، و هي لا ترمي إلى إلغاء النزاع بل إلى إنتاج تغيير إيجابي.

- يمكن لعملية بناء السلام أن تطرأ في أي مرحلة من مراحل الدورة المتصاعدة، فإذا لم تأخذ الدبلوماسية الوقائية مجراها عند أول مؤشر إلى الاضطراب، و بقيت المشكلة من دون تقويم، يمكن حينئذ لعمليات التحول، في مراحل النزاع المتطور الأولي أن تأخذ شكل إنذار مبكر يستدعي تدابير وقائية مناسبة، و فيما تتصاعد وتيرة النزاع، قد تتوقف عملية التحول على نوع معين من إدارة الأزمات

[1]- مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، ط1، الإمارات، 2002، ص ص 100-102.

أو التدخل، الأمر الذي قد يتطلب لاحقا المصالحة، و الوساطة، و المفاوضة، و التحكيم، وخطوات مشتركة لحل المشكلة في النهاية، تشمل عملية التحول على إعادة الإعمار و المصالحة.

- تتلخص إستراتيجيات بناء السلام في كامل العمليات التي تسعى إلى التعاطي مع أسباب النزاعات و الأزمات العنيفة الكاملة في سبيل ضمان عدم تكرارها، و هي تهدف إلى تلبية الحاجات الأساسية للأمن و النظام و الحماية و الطعام و اللباس، و تجري عملية بناء السلام على كافة الأصعدة على المستويين الوطني و الدولي و منها على سبيل المثال وضع أنظمة ضبط التسلح في مكانها، و زيادة عدد آليات بناء الثقة كمحاولات تضمن التعاون و السلام في الصفقات الوطنية و الدولية، كذلك المبادرات في داخل الوطن التي ترمي إلى تقليص الفجوات بين الغني و الفقير، و نشر مبادئ حقوق الإنسان و بناء عملية التنمية المستدامة.
- و تتضمن إستراتيجية بناء السلام في فترة ما بعد النزاع ستة عناصر رئيسية و هي[1]:
  - إعادة إطلاق الاقتصاد الوطني.
  - استثمارات لامركزية مؤسسة على الجماعة.
  - إصلاح شبكات الاتصالات و المواصلات الرئيسية.
  - نزع الألغام.
  - تسريح المقاتلين السابقين و إعادة تأهيلهم.
  - إعادة دمج السكان المهجرين.
- تجري عملية بناء السلام على الأصعدة كافة في الجماعة، و منها على سبيل المثال، نزع السلاح و التسريح وإعادة الدمج، حيث تعتبر خطوة أولية من سلسلة عمليات بناء السلام، حيث يركز برنامج نزع السلاح و التسريح و إعادة الدمج على الإدارة الفورية للأشخاص الذين كانو مرتبطين سابقا بالقوات

[1]- نفس المرجع.

و المجموعات المسلحة، هذا البرنامج يفتح الأعمال على الأرض من أجل حماية و استمرارية المجتمعات التي يمكن أن يعيش فيها هؤلاء الأشخاص كمواطنين ملتزمين بالقانون، كما يبني هذا البرنامج أيضا على المدى البعيد القدرة الوطنية للسلام و الأمن و التنمية[1].

إذن، يقوم عمل الأمم المتحدة في مجال بناء السلام على مقومات أساسية، لإعادة البناء و تحقيق التنمية، إذ يتطلب بناء السلام بعد انتهاء الصراع، اتخاذ إجراءات متكاملة و منسقة تهدف إلى معالجة الأسباب التي تولد العنف، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو قانونية أو عسكرية أو إنسانية أو بيئية أو اجتماعية أوثقافية أو ديمقراطية...الخ.

[1]- إيفان كونوار، **" نزع السلاح، التسريح و إعادة الدمج: مبادئ التدخل و الإدارة في عمليات حفظ السلام "**، معهد تدريب عمليات السلام، 2008 ، ص4.

خلاصة الفصل الأول:

عملية بناء السلام هي تلك الإجراءات التي يتعين على الأمم المتحدة القيام بها بعد انتهاء الصراع، لدعم الجهود الرامية إلى إرساء السلم و الأمن الدوليين، تهدف إلى العمل التعاوني المتواصل، لمعالجة المشاكل الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و الإنسانية.،و قد ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة نتيجة تزايد التغيرات و المستجدات على الساحة الدولية، و تزايد الصراعات الداخلية و الحروب الأهلية.

تتمثل إجراءات عملية بناء السلام أثناء الحروب الأهلية و الأزمات الداخلية في نزع أسلحة الأطراف المتنازعة و التحفظ عليها و تدميرها، و إعادة توطين اللاجئين و غيرها، أما بالنسبة للحروب الدولية فتقوم بمشروعات مشتركة بين أطراف النزاع لربط مصالحها مع بعضها البعض في مجالات الزراعة، الطاقة، الكهرباء، الري و النقل و غيرها من إجراءات تدعيم الثقة بين الأطراف المتنازعة كإلغاء الحواجز الحدودية، و إتاحة حرية السفر و غيرها.

يمكن أن ينظر إلى عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع على أنها إستراتيجية طويلة الأجل لمنع الصراعات، و لأن أسباب الصراع تتباين، فإنه يجب تصميم إجراءات الأمم المتحدة بما يتوافق مع الحالات الخاصة لتعزيز عملية السلام، و جعلها غير قابلة للنقص.

يتطلب استكمال الصورة حول عملية بناء السلام الوقوف عند آليات الأمم المتحدة و طبيعة دورها في هذا المجال، و هو ما سنحاول توضيحه في الفصل الثاني...

الفصل الثاني: آليات بناء السلام

- المبحث الأول:لجنة بناء السلام.
- المبحث الثاني: مكتب دعم لجنة بناء السلام.
- المبحث الثالث: صندوق بناء السلام.

إن عملية بناء السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة قد فرضت عليها إنشاء أجهزة فرعية ضمن هيكلها التنظيمي لممارسة عملها، وهي أجهزة خاصة تتكلف بإعادة البناء و المساهمة في بعث تنمية مستدامة تساهم في دعم الدول التي خرجت من نزاعات مسلحة دمرت بنياتها التحتية و الاقتصادية، تكون بمثابة وسيلة فعالة لحفظ السلم و الأمن الدوليين، وهي لجنة بناء السلام، مكتب دعم لجنة بناء السلام و صندوق بناء السلام.

المبحث الأول : لجنة بناء السلام

إن لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة هي هيئة استشارية حكومية دولية تدعم الجهود المبذولة في بناء السلام في الدول الخارجة من النزاعات و هي مفتاح إضافي لقدرة المجتمع الدولي في جدول أعمال السلام الواسع النطاق[1].

وقد أنشئت لجنة بناء السلام من قبل مجلس الأمن و الجمعية العامة بشكل مشترك لكن بقرارين منفصلين هما قرار مجلس الأمن (2005)1645/ RES /S، وقرار الجمعية العامة A/RES/60/180 الصادر عام 2005، و تتبع هذه اللجنة كلا الجهازين، لتكون جهازا يقدم توصيات ذا طبيعة استشارية[2].

ففي أواخر 2003 كلف الأمين العام السابق" كوفي أنان" فريقا من الشخصيات المرموقة من مختلف دول العالم للنظر في إصلاح المنظمة الدولية، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الصادرة فى سبتمبر 2000، وقد أعد هذا الفريق تقريرا تم إعلانه فى ديسمبر 2004، اعترف ضمن توصيات أخرى

[1]- موقع اللجنة على الرابط:http://www.un.org/ar/peacebuilding/faqs.shtml

[2]- نفس المرجع.

بأهمية تطوير دور الأمم المتحدة لتعزيز السلام باقتراح إنشاء "لجنة لبناء السلام"، وهو ما تبناه الأمين العام فى تقريره للدول الأعضاء تمهيدا للقمة العالمية التى عقدت فى سبتمبر 2005[1].

تعمل لجنة بناء السلام في ثلاث أشكال أساسية لتجميع الموارد المتاحة للمجتمع الدولي، واقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام بعد الصراع في البلدان الخارجة من الصراع، تتمثل فيما يلي[2]:

- اللجنة التنظيمية.
- اجتماعات قطرية.
- الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة.

و تتمثل مهام لجنة بناء السلام فيما يلي[3]:

- جمع الأطراف ذات الصلة لتعبئة الموارد و إسداء النصح و اقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام بعد الصراع و الإنتعاش؛
- المساعدة على ضمان تمويل يمكن الاعتماد عليه لأنشطة الانتعاش المبكرة و استثمارات مالية مستدامة على المدى المتوسط و الطويل؛
- تطوير أفضل الممارسات في الموضوعات المختلفة بالتعاون مع الأطراف السياسية و الأمنية و الإنسانية و التنوية.

[1]-تقرير الأمين العام ، من أجل حرية أوسع ، A/59/200، نيويورك، 28 مارس 2005، على الرابط:

http://www.un.org/arabic/largerfreedom/exec-summary.pdf

[2]- نفس المرجع.

[3]- سهيل حسين الفتلاوي، **الأمم المتحدة أجهزة الأمم المتحدة**، ج2، دار الحامد للنشر، ط1، عمان، 2010، ص57.

وتتكون لجنة بناء السلام من لجنة تنظيمية داخلية إلى جانب تشكيلات خاصة بالبلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة. تتشكل اللجنة التنظيمية من إحدى و ثلاثين دولة عضو مقسمة كما يأتي[1]:

- سبعة أعضاء من مجلس الأمن (تشاد و الشيلي و الخمسة الدائمون).
- سبعة أعضاء من المجلس الاقتصادي، مع إيلاء الاعتبار للبلدان ذات الخبرة بمرحلة ما بعد النزاعات. (البرازيل، كرواتيا، إيطاليا، نيبال، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا وتوباغو).
- خمسة أعضاء من أكبر عشرة من المساهمين الماليين في ميزانيات الأمم المتحدة، بما في ذلك التبرعات لوكالات الأمم المتحدة و برامجها، وصندوق بناء السلام.(كندا، هولندا، اليابان، ألمانيا والسويد).
- خمسة أعضاء من أكبر عشرة من مقدمي العسكريين و الشرطة المدنية لبعثات الأمم المتحدة. (بنغلاديش، إثيوبيا، الهند، نيجيريا وباكستان),
- سبعة أعضاء إضافيون لإصلاح الخلل الجغرافي، يتضمنون بلدانا لها تجربة بعد الصراع تنتخبهم الجمعية العامة.

بالإضافة إلى أعضاء اللجنة التنظيمية فإن هناك اجتماعات لبلدان تتضمن مشاركين آخرين مثل بلدان الجوار، المنظمات الإقليمية، المنظمات متعددة الأطراف، المؤسسات المالية و ممثلي المجتمع المدني[2].

هذا، وقد أوصى مجلس الأمن في قراره الخاص بإنشاء لجنة بناء السلام، بأن تنهي اللجنة تناولها لحالة معينة عندما يتم التوصل إلى إرساء دعائم السلام و التنمية الدائمين، أو بناءا على طلب المؤسسات الوطنية فيه[3].

[1]- الفقرة الرابعة من قرار الجمعية العامةA/RES/60/180الصادر عام 2005.
[2]- الفقرة السابعة من قرار مجلس الأمن(2005)S/RES/1645.
[3]- الفقرة 22 من قرار مجلس الأمن (2005)S/RES/1645 .

من خلال قراءة بسيطة لمضمون الفقرة الثانية من قرار مجلس الأمن، يظهر لنا التأكيد على المركز الخاص و المتميز لمجلس الأمن في مجال السلم و الأمن الدوليين، و كذلك الدور الرائد للدول التي تساهم سواء في ميزانية المنظمة أو في إمدادها بالعنصر البشري مساهمة متميزة، فإذا كانت هذه اللجنة قد تم تأسيسها بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، وإذا كانت مرجعيتها هي توصيات و قرارات أجهزة المنظمة ذاتها وقرارات القمة العالمية (2005)، وإذا كانت أغراضها نبيلة تكمن في دعم نشاط مجلس الأمن في مجال حفظ السلم و الأمن الدوليين عن طريق إشراك جميع الدول الأعضاء في المنظمة من خلال استحداث آليات جديدة و التنسيق بينها، فإنه يظهر جليا أن مجلس الأمن حريص جدا على إبقاء استئثاره بالمسائل المتعلقة بهذه المهمة الأساسية، و النتيجة انفراد الدول دائمة العضوية فيه بجميع السلطات بما في ذلك سلطاتها في كبح أو إفشال أي مبادرة تخرج عن السياسة المألوفة لما يعرف بـ : " **نادي الكبار**".

إن لجنة بناء السلام تواجهها تحديات لا تقل خطورة و حجما عن تلك التي أسندت إلى مجلس الأمن، و منظمة الأمم المتحدة بوجه عام، و لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعهد لها، ما لم يستطع مجلس الأمن تحقيقه منذ ما يقارب السبعين عاما، ذلك أنها في آخر المطاف حلقة إضافية لنظام الأمن الجماعي بغرض حفظ السلم و الأمن الدوليين[1].

[1]- هذا ما أوضحه رئيس لجنة بناء السلام "peter witing" أثناء انتخابه بتاريخ 27/01/2010:

« Our goul should be to the expectations of societies and populations emerging from conflict and improving the contribution of the PBC to building hope for a better futere.The 2010 Review gives us an opportunity to reinvigorate the vision behind the **peacebuilding comission** .It should result in shared understanding of the purpose, role and fuctioning of the commission". Statement by the Permanent Representative of Germany to the United Nation H.E.Dr.Peter Witting on the occasion of his election as Chairman of peace building commission. United Nation 27January 2010.

http://www.un.org/peacebuilding/statements/PBC%20CHair/Wahl_PBC_FIN_AL_e_version.PDF,p.4.

وفيما يتعلق بمهام لجنة بناء السلام، فهي على العموم تنصب على التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة لدى المنظمة، و تفعيل الطاقات من أجل وضع آليات أنجع لدعم السلم، وتقديم التوصيات و المعلومات اللازمة لدعم التنسيق بين جميع القوى الفاعلة داخل نظام الأمم المتحدة[1].

و قد أدرجت كل من بوروندي و سيراليون على أعمال لجنة بناء السلام عام 2006[2]، تلتها كلا من دولتي غينيا-بيساو عام2007[3]، و جمهورية إفريقيا الوسطى عام 2008[4].

و قد ظلت لجنة بناء السلام تزاول نشاطها في البلدان الأربعة المدرجة ضمن جدول أعمالها، بدعم من مكتب دعم لجنة بناء السلام، و البعثات المتكاملة لبناء السلام، و في فيفري 2010 بدأت إجراء استعراض السنوات الخمس لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، و توفر عملية الاستعراض لعام 2010 فرصة ممتازة لإعادة تأكيد و تعميق الالتزام السياسي بدور لجنة بناء السلام و استطلاع الطرق المؤدية إلى تحقيق كامل إمكانياتها[5].

إن تأسيس لجنة بناء السلام يعد خطوة جيدة نحو التماس طريق أكثر دقة و مرونة لمواجهة مستقبل أكثر مناطق العالم اضطرابا، و مع ذلك ستعجز اللجنة وحدها عن تحقيق الكثير، فهي هيئة استشارية تتكون من واحد و ثلاثين مندوبا عن الدول الأعضاء (بما فيها القوى الخمس الكبرى)، كما يعلن موقع اللجنة الإلكتروني فإن" سلطتها ستأتي من جودة نصائحها وثقل أعضائها"، و بعبارة أخرى، هي تعمل باتفاق الآراء، و لا يمكنها عمل الكثير بخلاف تقديم النصح، فهي ليست حلا سحريا[6].

---

[1]- نشير إلى أن نفس الاختصاصات أعيد تكرارها في الفقرات:أ،ب،ج، من الفقرة الثانية من القرار(S/RES/1645(2005 ، الصادر عن مجلس الأمن.

[2]- الفقرة 22 من قرار مجلس الأمن(2005) S/RE/1645.

[3]- الوثيقة رقم PBC/1/OC/2 تاريخ2007/05/3.

[4]- الوثيقة S/2007/700 تاريخ2007/11/3.

[5]- تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، 30/جوان/2010، ص 16.

[6]- يوسي إن هانيماكي، نفس المرجع، ص92.

إذن لجنة بناء السلام تسد ثغرة مهمة في منظومة الأمم المتحدة في الفترة ما بين الإغاثة و التنمية، فهي تجمع معا حكومة بلد معين مع كل الأطراف المعنية الدولية، والوطنية لمناقشة وإقرار إستراتيجية بناء السلام طويلة الأمد بهدف الوقاية من السقوط مرة أخرى في الصراع، تعمل اللجنة بشكل وثيق مع السلطات الوطنية المعنية، و تهتم عن كثب بهذا البلد حتى يصل إلى مرحلة يعتبر فيها أن احتمال سقوطه في الصراع مرة أخرى يكون ضئيلا للغاية.

المبحث الثاني: مكتب دعم لجنة بناء السلام

مكتب دعم لجنة بناء السلام هو مكتب في الأمانة العامة للأمم المتحدة، أسس لدعم لجنة بناء السلام، و مساعدة الأمين العام على وضع استراتيجيات بناء السلام، و يرأسه مساعد الأمين العام للأمم المتحدة[1].

و تتمحور المهام الأساسية لمكتب دعم لجنة بناء السلام حول توفير الدعم لأعمال لجنة بناء السلام في جميع نواحيها و الإشراف على إدارة صندوق بناء السلام، و إضافة إلى هذه المسؤوليات التي تتضمنها ولاية المكتب، يقوم المكتب بإسداء المشورة إلى الأمين العام في تحفيز منظومة الأمم المتحدة ككل لوضع استراتيجيات فعالة لبناء السلام[2].

كما يضطلع مكتب دعم لجنة بناء السلام بمهمة دعوة جميع العناصر الفعالة ذات الصلة، إلى بدء مناقشات إستراتيجية بشأن الأولويات و المشاركة فيما يتعلق بأعمال بناء السلام داخل الأمم المتحدة، و كفالة التنفيذ المترابط على نحو فعال لأعمال لجنة بناء السلام، و توفير الدعم الفعال للجنة، فضلا عن كفالة التعلم بشكل ملائم من الدروس في جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة على أساس أعمال اللجنة[3].

وقد حددت اللجنة برنامج عمل فعال، بما في ذلك اجتماعات منتظمة للجنتها التنظيمية ، واجتماعات للتشكيلات المخصصة لبلد محدد، والفريق العامل المعني بالدروس المخصصة لبلد محدد، والفريق المعني بالدروس المستفادة، و رؤساء اللجنة، و قد قام مكتب دعم لجنة بناء السلام بدعم هذا البرنامج، و ذلك من خلال وضع مشاريع أولية لجدول اجتماعات اللجنة و خطة عملها، و القيام بأعمال الاتصال مع المكاتب الميدانية، و إدارة المقر، و إعداد نواحي الاجتماعات، كذلك الوثائق المعدة لنظر اللجنة، والاشتراك في المناقشات التي تجري بين الإدارات داخل الأمانة العامة بشأن بناء السلام.

---

[1]- موقع مكتب دعم لجنة بناء السلام **http ://www.un.org/arabic/peacebuilding/pbso.shtml**

[2]- تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الأولى: A/62/137-S/2007/458

[3]- نفس المرجع.

ولكي تؤدي لجنة بناء السلام عملها بفعالية و كفاءة، لا بد أن تكون المهام الرئيسية لمكتب دعم لجنة بناء السلام ثلاثية الأوجه[1]:

- إعداد المساهمات الموضوعية لاجتماعات لجنة بناء السلام، عند طريق جملة أمور منها جمع المعلومات من أعضاء لجنة بناء السلام عن أنشطتهم الخاصة ببناء السلام، و التزاماتهم المالية و تحليلها.
- تقديم مساهمات ذات نوعية جيدة لعملية التخطيط، بالعمل مع الإدارات الرائدة، و الوجود الميداني للأمم المتحدة و جهات أخرى.
- إجراء تحليل لأفضل الممارسات، ووضع جهات للسياسات العامة عند الاقتضاء.

كما ينبغي أن تكون لدى موظفي مكتب دعم لجنة بناء السلام خبرة في وضع استراتيجيات ما بعد الصراع في العديد من المجالات الموضوعية التي تشكل أساس الجوانب المدنية من بناء السلام بعد الصراع، و في حشد الجهات المانحة، ولا بد أن ينشئ المكتب فريقا صغيرا لديه خبرة في مجال التعمير على المستوى الوطني، و خبرة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والإلمام بعمل المؤسسات المالية الدولية، و المنظمات الإقليمية، كما أشار تقرير(A /59/2005)، إلى أن مكتب دعم لجنة بناء السلام ينبغي أن يحتوي على وحدة معنية بسيادة القانون[2].

إذن مكتب دعم لجنة بناء السلام هو مكتب تم إنشاؤه لدعم لجنة بناء السلام في كل مداولاتها، و يساعد المكتب أيضا الأمين العام في تحديد قدرات منظومة الأمم المتحدة على وضع الإستراتيجيات الكاملة لبناء السلام، بحيث يمكن ضمان التنسيق على مستوى وضع السياسة، و يرأس المكتب مساعد الأمين العام.

[1]- تقرير الأمين العام، (A /59/2005)
[2]- نفس المرجع.

المبحث الثالث: صندوق بناء السلام

أنشئ صندوق بناء السلام في 11 أكتوبر 2006، من جانب الأمين العام للأمم المتحدة بناءا على طلب من الجمعية العامة، ووفقا لصلاحيات الصندوق تظهر أكبر قيمة له في المراحل الأولى من محاولة الانتعاش، عندما تكون آليات التمويل الأخرى غير متاحة، ويعمل صندوق بناء السلام متاح على توفير مخصصات للبلدان التي تقوم لجنة بناء السلام بالنظر فيها و لغيرها من البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع على حد سواء، وهو عبارة عن آلية مستقلة عن لجنة بناء السلام[1].

ويتم تمويل الصندوق من مساهمات الدول المانحة والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها، ومنها القطاع الخاص، وذلك لتمويل عمليات بناء السلام، على أن يصل حجم أرصدة الصندوق إلى 250 مليون دولار، إلا أن تعهدات الدول المانحة بلغت فقط نحو 221 مليون دولار من . 30 دولة، ولكن التزاماتها الفعلية انخفضت إلى نحو 181 مليون دولار، وما تم تحويله للصندوق بلغ فى أفريل 2007 نحو 136 مليون دولار، وتخضع موارد الصندوق للمراجعة على ضوء ما يتم إنفاقه من الموارد التى تتجدد سنويا.

وقد زود الصندوق بآليتين لأداء مهامه في مجال بناء السلام وهما[2]:

- الآلية الأولى هي:Immediate Response Facility "IRF": هذه الآلية مخصصة للتعامل مع الحاجات الفورية لبناء السلام.
- الآلية الثانية هي:Peacebuilding and Recovery Facility"PRF": تعتمد هذه الآلية على إدارة حاجات بناء السلام من السلطات الوطنية بعد خمسة سنوات.

[1]-- تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الاولى، ص15 .

[2]- Guidelines for Applying to the United Nations Peacebuilding Fund (PBF), Part I, October 2009, p3- p9.

للجنة بناء السلام دور هام في ترتيبات إدارة الصندوق حيث توفر الإرشاد العام المتعلق بالسياسات بشأن استعمال الصندوق في البلدان التي تقوم بالنظر فيها، و عندئذ يجري تحت سلطة الأمين العام إقرار مصاريف التمويل و خطط الأولويات المتعلقة بالتدخلات الحاسمة القصيرة الأجل التي تقترحها السلطات الوطنية، و بوجود الأمم المتحدة في البلد[1].

يهدف صندوق بناء السلام إلى توسيع نطاق المشاركة الدولية في البلدان الضعيفة، و المتأثرة بالصراعات، و تعزيز علاقات الشراكة الإستراتيجية، و تساعد المنح التي يقدمها الصندوق على تحقيق المواءمة في النهج المتعددة المانحين، واستخلاص الدروس وتعميمها، و تشجيع النهج الفعالة لاستراتيجيات و عمليات التعامل مع هذه المناطق[2]:

- **الهدف الأول**: مساندة التدابير الرامية إلى تحسين إدارة الحكم و أداء المؤسسات في البلدان الخارجة من الأزمات أو التي تعاني منها، أو البلدان المعرضة للانزلاق إلى الأزمات أو التخلف عن دفع الديون المتراكمة عليها، يسعى صندوق بناء السلام في هذا إطار هذا الهدف إلى زيادة فعالية الدول ذات الصلة من خلال تقوية مؤسساتها، و النهوض بنظام إدارة شؤون الاقتصاد، و تتعلق الأولويات الرئيسية للصندوق بالبلدان الضعيفة التي تعاني من تراكم الديون المستحقة، أو التي تمر بمرحلة تحول سياسي، أو اقتصادي، أو اجتماعي، علاوة على ذلك يتيح الصندوق مساعدات أصغر حجما وذات طابع محلي بدرجة أكبر للبلدان الأعضاء التي تمر بمرحلة تحول سياسي، أو التي تواجه صراعات منخفضة الحدة أو البلدان المعرضة للانزلاق في الصراعات.
- **الهدف الثاني**: مساندة تعمير البلدان المعرضة للسقوط في الصراعات أو التي خرجت لتوها منها وتنميتها.

[1]- تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الأولى، نفس المرجع، ص16.

[2]- شبكة سياسة العمليات و الخدمات القطرية، صندوق تقوية قدرات الدول و بناء السلام، على الرابط:
http://siteresources.worldbank.org/INTMENAINARABIC/Resources/SPFbrochure-Arabic.pdf.

يشدد صندوق بناء السلام من خلال هذه الأهداف، على تحقيق الانتعاش فيما بعد انتهاء الصراعات، و سد الفجوة بين أعمال الإغاثة الإنسانية و الأنشطة الإنمائية، و معالجة المخاطر المتفاقمة عن الصراعات و التوترات المتنامية، و تصميم إجراءات تدخلية إنمائية مراعية بدرجة أكبر لظروف الصراعات، و الاستجابة للاحتياجات المستهدفة للسكان المعرضين للمعاناة أو المتأثرين بالصراعات، و تعميق القاعدة المعرفية عن طريق البحوث من أجل نجاح الإجراءات التدخلية[1].

إذن صندوق بناء السلام هو آلية من آليات بناء السلام، أنشئ لبناء أو تدعيم أو إعادة مؤسسات إدارة الحكم، و يهدف إلى توسيع نطاق المشاركة الدولية في البلدان الضعيفة و المتأثرة بالصراعات، عن طريق إدارة الموارد المالية، و الاستثمار في رأس المال البشري، التنمية الاجتماعية و سيادة القانون، و مرافق البنية التحتية، و توفير بيئة ملائمة لإنشاء الأسواق.

[1]- نفس المرجع.

خلاصة الفصل الثاني:

تتدرج عملية بناء السلام في ثلاث آليات رئيسية، وهي لجنة بناء السلام، وصندوق بناء، ومكتب دعم بناء السلام، و تعتبر هذه الآليات محفلا للجمع بين الوكالات و المؤسسات المالية و الأجهزة و البرامج، و الصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لتبادل الرأي حول معالجة المشاكل التي تعاني منها الدول الخارجة من الصراع.

كما أن هذه الآليات قد تواجه تحديات أمام قيام الأمم المتحدة بدور محايد في مجال بناء السلام، و يرجع ذلك خاصة، إلى عضوية الدول ذات المصالح المتضاربة في لجنة بناء السلام، و منها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، فمنها من يعمل على إذكاء الصراعات الداخلية لخدمة مصالحها.

الفصل الثالث: خطوات الأمم المتحدة في بناء السلام والصعوبات التي تواجهها.

- المبحث الأول:خطوات الأمم المتحدة في بناء السلام.

- المبحث الثاني: تقييم عمليات بناء السلام .

- المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجه الأمم المتحدة في بناء السلام.

بدلت الأمم المتحدة جهود في العديد من البلدان لبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاعات المسلحة، ورغم أن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يختلف نشاطها عن ميدان بناء السلام إلا أنها مؤهلة للقيام بجانب من إنجاز مهمة بناء السلام، كما أظهرت عمليات بناء السلام التي قامت بها الأمم المتحدة العديد من الصعوبات و المشكلات التي كان لها أثر بارز على نجاح أو فشل عملها، و عليه سنحاول في هذا الفصل تبيان أهم الخطوات التي تقوم بها الأمم المتحدة في بناء السلام في مبحث أول، ثم تقييم عمليات بناء السلام في المبحث الثاني، ثم سنتطرق إلى الصعوبات التي تواجهها في بناء السلام في المبحث الثالث.

المبحث الأول: خطوات الأمم المتحدة في بناء السلام

وفقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة في الباب السادس من أجندة السلام المعنون بـ " بناء السلام"، فإنه:" يتعين على الأمم المتحدة اتخاذ مجموعة من الإجراءات و الترتيبات دون تجدد الصراع كنزع سلاح الأطراف، نزع الألغام، دفع الجهود لحماية حقوق الإنسان، إصلاح و تعزيز المؤسسات الحكومية، و دعم العمليات الرسمية و غير الرسمية للمشاركة السياسية"[1].

فعملية بناء السلام تتعلق بعدة خطوات تقوم بها الأمم المتحدة، و هي إجراءات تقوم بها هذه الأخيرة لسد الثغرات التي تظهر مباشرة بعد انتهاء الصراع، يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1]- بطرس بطرس غالي، "الأمم المتحدة بين متناقضات المرحلة الانتقالية و المسؤولية المشتركة"، السياسة الدولية، السنة الثلاثون، العدد 17، جويلية 1994، ص91.

أولا: نزع السلاح و التسريح و إعادة الدمج:

نزع السلاح و التسريح و إعادة الدمج هي جزء من عمليات بناء السلام في الدول الخارجة من نزاع مسلح، إذ أن نزع السلاح و التسريح و إعادة دمج المقاتلين المسلحين سواء من القوات الحكومية، أو المجموعات و القوات المسلحة غير الحكومية يمكن أن يساعد في إيجاد جو من الثقة و الأمن الضروريين لبدء أنشطة العودة إلى الحياة الطبيعية، و تتم عادة الموافقة على تثبيت عملية نزع السلاح و التسريح و إعادة الدمج خلال وقف إطلاق النار، أو نهاية العمليات المسلحة، أو خلال عملية سلام شاملة، و رغم ذلك فإنه في العديد من حالات ما بعد النزاع لم تكن الأطراف المتنازعة التي اتفقت على وقف إطلاق النار، أو وقعت اتفاقية سلام تثق ببعضها، و لا تمتلك القدرة على تصميم أو تخطيط أو تطبيق برنامج نزع سلاح وتسريح و إعادة الدمج، و عليه يتم الطلب من طرف ثالث كالأمم المتحدة ليكون وسيطا لاتفاقية عملية سلام، و توفير المساعدة لتخطيط عمليات بناء السلام[1].

تنظر الأمم المتحدة إلى إلى نزع السلاح و التسريح و إعادة الدمج على أنها خطوة أولية لبناء السلام، حيث كان أول اشتراك لها من خلال مجموعة مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى، التي نشرت عام 1989، و منذ ذلك الحين، نفدت الأمم المتحدة برامج نزع السلاح و التسريح و إعادة الدمج في أكثر من 20 دولة حول العالم، ضمن عمليات حفظ السلام الدولية[2].

قامت الأمم المتحدة من خلال قوات حفظ السلام الدولية بنزع سلاح الأطراف المتحاربة في الكثير من العمليات، على سبيل المثال كلفت الأمم المتحدة المؤقتة في كمبوديا بنزع سلاح ما لا يقل عن 70 % من الفصائل، و قد نجحت في ذلك[3]، كما ظهرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لحماية

[1] - إيفان كونوار، نفس المرجع، ص4.

[2] - نفس المرجع، ص5.

[3] - Paul Isoart ,**Lautorité privisoire des Nation Unies au cambodge**, AFDI ,Vol xxxix , 1993 ,P163.

المدنيين و دعم الحكومة الإفوارية في مجال نزع السلاح و التسريح و إعادة دمج المقاتلين السابقين، فضلا عن إصلاح القطاع الأمني[1]، و تحملت الأمم المتحدة كذلك مسؤولية الإشراف على تجميع السلاح الثقيل لدى الأطراف المتحاربة في **البوسنة** من خلال قرار مجلس الأمن رقم 752 الصادر في ماي 1992[2]، كما اضطلعت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في ديسمبر 2003، بتنفيذ برامج لنزع السلاح و إعادة إدماج المحاربين القدامى في المجتمع بموجب قرار مجلس الأمن1509 [3].

ثانيا: إزالة الألغام

خلفت الصراعات الدولية في القرن الماضي الملايين من القنابل المضادة للأفراد، و القنابل المضادة للدبابات، وقد شكلت هذه الألغام تهديدا للمدنيين، و تسببت في أضرار اقتصادية و اجتماعية في البلدان التي خرجت من الحروب، ووفقاً للتقديرات الواردة في تقرير رصد الألغام الأرضية لعام 1999 كان عدد الألغام المضادة للأفراد المخزونة في ترسانات 108 بلدان في عام 1998 يزيد عن 250 مليون لغم، وفي عام 2004 كان عدد الألغام المضادة للأفراد المخزونة لدى 67 بلداً 200 مليون لغم تقريباً (كانت نسبة 90 في المائة منها موجودة لدى دول ليست أطرافاً في معاهدة حظر الألغام). وبحلول نهاية عام 2004 كان عدد الألغام المخزونة التي دمرتها دول أطراف تنفيذاً لالتزاماتها بموجب معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد يزيد عن 37 مليون لغم[4].

[1]- موقع الأمم المتحدة، عمليات حفظ السلام الدولية، على الرابط:
http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/unoci/index.shtml

[2]- عماد جاد، أبعاد الصراع في البوسنة و الهرسك، الساسة الدولية، 1993.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217578&eid=298

[3]- زروال عبد السلام، **عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة**، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص98.

[4]- الأمم المتحدة، الأمم المتحدة و مكافحة الألغام، على الرابط: **http://www.un.org/ar/peace/mine/destruction.shtml**

و تقوم القبعات الزرق بمهام إزالة الألغام التي تحدد في إطار المناطق الملغمة، و إنشاء الخرائط، و قواعد المعلومات، و تدمير الألغام، و تنظيم نشاطات تكوينية لمصلحة مزيلي الألغام المحليين و المنظمات الوطنية المهتمة بإزالة الألغام، و تنظيم حملات تحسيسية حول مخاطر الألغام[1].

وفي هذا الإطار، قام فريق تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان الملحق بقوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان **اليونيفيل**، بإزالة الألغام عن 32,6 مليون متر مربع من الأراضي التي ألقت فيها إسرائيل القنابل العنقودية أثناء حرب2006 [2].

ثالثا: إعادة توطين اللاجئين

اضلعت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بمهمة إعادة توطين اللاجئين ، بالتعاون و التنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين HCR، فعلى سبيل المثال ، قامت بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا UNAMIRK، بمراقبة مسار عودة اللاجئين الروانديين ، و ضمان الأمن خلال الفترة الإنتقالية التي تمتد من سنة 1993، إلى غاية 1995، فأكثر من مليونين من اللاجئين كانو يعيشون في البلدان المجاورة بورندي، تنزانيا، الكونغو الديمقراطية، و مليون نازح في المنطقة الخاضعة لحماية البعثة و في الموزمبيق تمكنت الأمم المتحدة من المساعدة على توطين أكثر من أربعة ملايين لاجئ و العودة إلى ديارهم[3].

كما أدى الصراع في سوريا إلى تفاقم أزمة اللاجئين في شمال إفريقيا، والشرق الأوسط، حيث تفيد التوقعات بأن 3 ملايين لاجئ قد غادروا البلد، هاربين من العنف الدائر، خلال السنوات الأربع المنصرمة، ومع أن الغالبية الساحقة ما زالوا متواجدين في دول الجوار: لبنان – تركيا – الأردن، وتدخلت

[1]- غسان الجندي، **عمليات حفظ السلام الدولية**، ، دار وائل للنشر، عمان ، ط1 ، 2000.

[2]- زروال عبد السلام، نفس المرجع، ص100.

[3]- Stuart Gordon, FH Toase, **Aspect of peace keeping , First Published**, Franc cass, London, 2001, P10

الأمم المتحدة لحل هذه القضية من خلال نقلهم من دول أوروبا الجنوبية، إلى الدول الأغنى في الشمال، وتقوم كذلك بالضغط على الاتحاد الأوروبي، للقبول ببرنامج تجريبي لتوطينهم[1].

رابعا: المساعدة الانتخابية

يعد إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية إحدى الخطوات الرئيسية الأولى اللازمة لتمكين مجتمعات ما بعد انتهاء النزاع من إقامة سلام وأمن دائمين.

يأتي دور الأمم المتحدة في العمليات الانتخابية بعد وقف إطلاق النار بي الأطراف،و يوقع إتفاق سلام لإجراء الانتخابات كخطوة رئيسية لإقامة دولة شرعية، في السنوات الأخيرة، قدمت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مساعدات تقنية ولوجستية حاسمة في إجراء انتخابات فارقة في كثير من البلدان، منها جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، وأفغانستان، وليبريا، والسودان، يمكن للبلدان أن تطلب تقديم مساعدات إلى سلطاتها الوطنية المسؤولة عن إدارة الانتخابات، ويتضمن ما تقوم به الأمم المتحدة من أعمال في هذا المجال ما يلي[2]:

- توفير الأمن: يقوم أفراد قوات الأمم المتحدة النظامية، بما في ذلك أفراد شرطة الأمم المتحدة وأفراد الأمم المتحدة العسكريون، بدوريات لكفالة إمكانية ممارسة الناخبين لحقهم الديمقراطي دون خوف من العنف؛
- تقديم مشورة تقنية بشأن إصلاح قوانين الانتخابات ووضع إجراءات لكفالة تأمين عملية التصويت؛
- تقديم دعم لوجستي مثل توزيع مواد الاقتراع؛

[1]- هاربيت غرانت، الأمم المتحدة نحو توطين اللاجئين السوريين، جريدة الغرديان البريطانية ، على الرابط:
http://orient-news.net/index.php?page=news_show&id=85828

[2]- الأمم المتحدة، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ، على الرابط:
http://www.un.org/ar/peacekeeping/issues/electoralassistance.shtm

- تقديم مساعدات في مجالي الإعلام وتثقيف الناخبين من خلال مجموعة من قنوات الاتصال التابعة للأمم المتحدة المتاحة للبعثات الميدانية، بما في ذلك الاذاعة.

و المساعدة الانتخابية ثلاثة أنواع هي[1]:

- مساعدات تقنية؛
- مراقبة الانتخابات؛
- تنظيم الانتخابات والاشراف عليها.

على سبيل المثال، أجري الاستفتاء بشأن استقلال جنوب السودان بصورة سلمية في موعده في جانفي 2011، وصوتت فيه الأغلبية الساحقة بنسبة 98,83 في المائة من المشاركين لصالح الاستقلال. وكانت السلطات السودانية مسؤولة عن عملية الاستفتاء بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية، لتوفير دعم رئيسي، بما في ذلك طبع وتوزيع أكثر من 10 ملايين بطاقة اقتراع فضلا عن تدريب موظفي نحو 000 5 من مراكز الاقتراع. وساندت قيادة البعثة، وفريق رفيع المستوى معين من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، إجراء حوار بين الأطراف السودانية الرئيسية بهدف منع النزاع وبناء الثقة في العملية[2].

وفي **كمبوديا** أشرفت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا على الحملة الانتخابية وتسجيل الناخبين، فضلا عن الاشراف على الانتخابات التي جرت في أيار/مايو 1993، وأدلى أكثر من 4,2 ملايين شخص، ما يقرب من 90 في المائة من الناخبين المسجلين، بأصواتهم لانتخاب جمعية تأسيسية،

[1]- الأمم المتحدة، نفس المرجع

[2]- نفس المرجع.

وأعلن رئيس سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا أن الانتخابات، كانت حرة و نزيهة، و نصبت حكومة جديدة برئاسة رئيسي الوزراء.

و بذلك فإن المساعدة الإنتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة بشكل متزايد سمة أساسية من سمات عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام.

خامسا: تقديم المساعدات الإنسانية

أولت الأمم المتحدة دورا و اهتماما كبيرا بالمسائل الإنسانية، فعقدت العديد من الاتفاقيات و نظمت عددا لا بأس به من المؤتمرات حول تلك المسائل، و من أبرز تلك المؤتمرات المؤتمر الدولي للسكان و التنمية في القاهرة عام 1994، و المؤتمر العالمي للطفولة في نيويورك عام1990، و القمة العالمية حول مجتمع المعلومات في 16 و 17 نوفمبر في تونس[1].

إن المساعدة الإنسانية و التدخل لأغراض إنسانية من طرف الأمم المتحدة نجد له سندا في العديد من قرارات الجمعية العامة، و مجلس الأمن، كما تجد المساعدات الإنسانية كذلك سندا لها في أحكام القضاء الدولي، فعلى سبيل المثال تضمن اتفاق السلام المبرم في 4 أكتوبر 1992 بين الحكومة الموزمبيقية، و جبهة المقاومة الموزمبيقية دعوة منظمة الأمم المتحدة ليس فقط للإشراف على الانتخابات و مراقبة وقف إطلاق النار، وإنما الإشراف أيضا على العمليات الإنسانية، تضمنت هذه الأخيرة توزيع الأغدية و الأدوية على المقاتلين المسرحين[2].

[1]- ميلود بن غربي، **مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة**، الحلبي، ط1، 2008، ص90.

[2]- حسام أحمد محمد الهنداوي،" البعد الإنساني الجديد في مهام قوات حفظ السلام التبعة للأمم المتحدة"، الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، العدد21، ديسمبر2001، ص ص35-38.

سادسا: إعادة بناء أجهزة الأمن

تقوم الشرطة المدنية في إطار عمليات حفظ السلام الدولية بدور كبير فيما يتعلق بإعادة بناء أجهزة الأمن، فهي تقوم بتدريب القوات الوطنية و تنمية قدراتها من خلال ترتيبات دولية[1]، حيث حدث في سنة 1997 تطور هام في بناء السلام بعد الصراع تمثل في زيادة عمليات الشرطة المدنية، و ذلك في أعقاب انسحاب الأفراد العسكريين، و برزت هذه العمليات في البوسنة و الهرسك و كرواتيا و هاييتي، و يمكن أن تدلل على أنها مفيدة للغاية في الحالات الأخرى لما بعد الصراعات كالحالة في أنغولا، و يعكس هذا التطور اهتماما متزايدا بالدور الذي يمكن أن تضطلع به عمليات حفظ السلام في المساعدة على بناء حقوق الإنسان، و إنفاد القوانين و المؤسسات الأخرى، و بالتالي تعزيز أسس السلام[2]، على سبيل المثال، ساهمت الشرطة المدنية في بناء جهاز الشرطة الهاييتية، حيث تخرجت ثلاث دورات من المدربين بأكاديمية الشرطة بعد أن تلقوا دورات تدريبية أشرف عليها مراقبوا الشرطة التابعون لبعثة الأمم المتحدة[3].

سابعا: تسيير أجهزة الدولة:

و نتيجة انهيار الحكومات في العديد من الدول، تضطلع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بمهمة الإشراف على الأجهزة الحكومية من خلال مجموعة من المدنيين، فعلى سبيل المثال، أنشأ مجلس الأمن طبقا للقرار رقم 1272 الإدارة الإنتقالية للأمم المتحدة و أوكل إليها صلاحيات المسؤولية العامة لإدارة الإقليم و التي بإمكانها مباشرة الصلاحيات التشريعية و التنفيذية بما في ذلك إدارة القضاء[4].

[1]- زروال عبد السلام، نفس المرجع، ص 108.
[2]- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعروف بأجندة السلام(1992).
[3]- وليد عبد الناصر،"أدوار جديدة للأمم المتحدة داخل العالم الثالث"، السياسة الدولية، السنة الواحدة و الثلاثون، العدد 122، أكتوبر 1995، ص105.
[4]- زروال عبد السلام، نفس المرجع، ص108.

أما في كمبوديا كلفت السلطة المؤقتة للأمم المتحدة بإدارة الهياكل الإدارية القائمة، فهي التي توجه عمل وزارات الخارجية، الدفاع، المالية، الداخلية، والإعلام، إلى جانب ذلك أعطيت السلطة المؤقتة صلاحية تدعيم الهيئات المذكورة بموظفي الأمم المتحدة، و صلاحية إعادة النظر في القوانين[1].

ثامنا: إعادة الإعمار و التنمية

إعادة الإعمار و التنمية نقطة مركزية لبناء السلام في المدى القصير لبناء الثقة في جهد السلام، و ضمان انضمام أطراف المتحاربين السابقين إلى مشروع لبناء الدولة في المدى المتوسط إلى الطويل، هذا من أجل توجيه الاهتمام إلى جذور أسباب الصراع كالفقر، و قد ساهمت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تطوير البنية التحتية و الصناعية و الزراعية للدولة، فمشاريع البنية التحتية تؤدي إلى تحسين سبل الوصول إلى التجارة و الصناعة و إعادة اللاجئين إلى ديارهم، كما شاركت بعثات حفظ السلام في رسم السياسات الاقتصادية بعيدة المدى لتحقيق التنمية المستدامة[2].

من خلال هذه الخطوات نلاحظ، أن عملية بناء السلام هي عملية عسكرية و اقتصادية و سياسية، و هي بذلك ليست بالأمر السهل خاصة فيما يتعلق بنزع السلاح، و إعادة الإعمار، التي تحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة، يصعب في بعض الأحيان على الهيئة الأممية توفيرها.

[1]- غسان الجندي، نفس المرجع، ص 63.
[2]- زروال عبد السلام، نفس المرجع، ص 110.

المبحث الثاني: تقييم عمليات بناء السلام

في هذا المبحث سنتطرق إلى نجاح و فشل الأمم المتحدة في عمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع:

أولا: النجاحات

عرفت الأمم المتحدة في مجال بناء السلام العديد من النجاحات، فقد استطاعت الأمم المتحدة تقديم بعثتها كمثال للنجاح و تعود أسباب النجاح بحسب الممثل الخاص للأمم المتحدة في الموزمبيق السيد Aldo ajello إلى[1]:

- إرادة قوية لدى أطراف الصراع بالوصول بعملية السلام إلى نهايتها؛
- الضغط المتواصل الذي مارسه الشعب الموزمبيقي على قادته؛
- مرونة العملية التي قامت بها المنظمة التي كيفت ولايتها مع وقائع الميدان؛
- الدعم القوي للمجتمع الدولي الذي لم يتكلم إلا بصوت واحد.

فقد سهلت عملية الأمم المتحدة في الموزمبيق تسريح المقاتلين، و الإشراف على الانتخابات الأمر الذي وضع حد للحرب الموزمبيقية التي دامت ست عشرة سنة، كما حققت الأمم المتحدة نجاحات في عملية تسريح الجنود في نيكاراغوا و مراقبة وقف إطلاق النار في السالفادور، و التحضير للإشراف على مراقبة حقوق الإنسان في غواتيمالا[2].

[1]- الأمم المتحدة، نفس المرجع.
[2]- زروال عبد السلام، نفس المرجع ، ص117.

ثانيا: الإخفاقات

هناك حالات كثيرة لم تحرز فيها الأمم المتحدة أي قدر من النجاح في عملية بناء السلام فعلى سبيل المثال، كان التفويض الملقى على عاتق بعثات بناء السلم يفتقر إلى الوضوح في حالات عديدة، لعل أهمها حالة الصومال، عندما انحرفت القيادة الأمريكية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال عن مهامها المتعلقة بحفظ، وبناء السلم إلى محاولة فرض السلم بالقوة على الصوماليين، الأمر الذي أدخل قوات الأمم المتحدة كطرف جديد في معادلة الصراع، فأصبحت هدفا للميليشيات الصومالية المسلحة، فانتهى الأمر بفشل لعملية الأمم المتحدة وقيادتها الأمريكية[1]، بالإضافة إلى حالة بوروندي إذ يعود فشل الأمم المتحدة في بناء السلام في هذا البلد كون النزاع الداخلي فيه يرجع إلى الأصول الإثنية للسكان بين الهوتو و التوتسي[2]، مع تداخل النزاع فيها مع الأوضاع في الدول المجاورة، خاصة رواندا و الكونغو الديمقراطية، كذلك رغم الجهود التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام في سيراليون إلا أنها لم قدر من النجاح و تداخل النزاع فيها مع جارتها ليبيريا[3].

يعود فشل الأمم المتحدة في بناء السلام من ناحية أخرى إلى أن مجلس الأمن الدولي يهيمن على منظومة الأمم المتحدة، الأمر الذي يعطي الفرصة للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من ذوى العضوية الدائمة في المجلس الهيمنة على عمليات السلام التي تقوم بها المنظمة[4].

إن الصعوبات التي تواجهها الأمم المتحدة في بناء السلام هو ما جعلها تفشل في كثير من الحالات، و يعود ذلك إلى افتقار عمليات بناء السلام إلى سياسة محددة للتمويل، و غياب الإرادة

[1]- أيمن شبانه، نفس المرجع.

[2]- محمد منير، "الأمم المتحدة و تطور مفهوم بناء السلام"، السياسة الدولية، على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221910&eid=728

[3]- نفس المرجع.

[4]- أيمن شبانة، نفس المرجع.

السياسية و التعاون الجدي و المسؤول من قبل السلطات في الدول، و اعتمادها على الأبعاد السياسية و الأمنية على حساب الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية لبناء السلام.

المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجه الأمم المتحدة في بناء السلام

أظهرت عمليات بناء السلام التي قامت بها الأمم المتحدة في العديد من الدول الكثير من الصعوبات و المشكلات التي كان لها أثر بارز على نجاح أو فشل عملها، و عليه سنحاول في هذا المبحث تبيان أهم الصعوبات التي تواجهها عمليات بناء السلام الدولية.

أولا: مشكلة التمويل

تثير عمليات حفظ السلام الدولية الكثير من المشاكل بخصوص تمويلها حيث أضحت المشكلة المالية أحد الأبعاد الهامة لإشكالية حفظ السلام لعالم ما بعد الحرب الباردة، إذ أن اتساع نطاق عمليات حفظ السلام يتطلب نفقات مالية كبيرة[1].

كما أن توفير التمويل وفقا للأولويات الوطنية لبناء السلام، أمر ضروري و أساسي لبناء السلام بنجاح، بيد أنه كثيرا ما يكون غير متاح[2]، فمنظمة الأمم المتحدة تواجه عقبات في تسيير و توزيع ميزانيتها حيث يشتد التأثير على المنظمة و مردوديتها و ذلك بسبب الدور المتزايد و التقليدي الذي تلعبه الدول المتحكمة في الميزانية من حيث ضرورة تحقيقها لأهداف معينة من وراء هذه المساهمات الواسعة أو من حيث التهديد و العرقلة أثناء دفعها لمستحقاتها مما يؤثر سلبا على المنظمة و يؤكد على عدم ديمقراطية التوزيع و المشاركة في تمويل المنظمة[3].

---

[1]- بطرس بطرس غالي، نفس المرجع، ص91.

[2]- تقرير لجنة بناء السلام A /64/866.S/2010/386.

[3]- عميمر نعيمة، **دمقرطة منظمة الأمم المتحدة**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،ط1، بيروت، 2007،ص235.

الأمم المتحدة تواجه أزمة مالية مستمرة بسبب مماطلة بعض الدول في دفع مستحقاتها المالية، فعشرة أعضاء فقط تمول أكثر من 90 بالمائة من إجمالي النفقات، و قد أدى هذا الوضع إلى محاولة بعض الدول ممارسة ضغوط على الأمم المتحدة عن طريق الإمتناع عن دفع حصصها أو تأخير سدادها[1].

إن الأمم المتحدة تعاني من أزمة مالية مزمنة بدأت في الستينيات و ما تزال مستمرة على الرغم من تدبدب حدتها من وقت لأخر حسب الظروف الدولية السائدة ، و هذا معناه ببساطة أن سياسات التمويل و الإنفاق تنطوي على خلل بنيوي و ليس خللا طارئا يمكن إصلاحه بالمسكنات الوقتية و الفنية، و من ثم فإن أول خطوة على طريق الإصلاح المالي تبدأ بمعالجة هذا الخلل و الذي ينطوي على ثلاث مظاهر[2]:

- تعدد مصادر التمويل و تداخل أوجه الإنفاق: فبالنسبة للتمويل توجد للأمم المتحدة ثلاث نظم مختلفة، الأول لتمويل الميزانية العادية و يتم ذلك عن طريق مساهمات على شكل حصص تتراوح بين25% كحد أقصى و 0.1% كحد أدنى، و الثاني: لتمويل نفقات قوات حفظ السلام.
- عدم الإتفاق حول أسس و معايير توزيع الأعباء: و يعتبر تعدد مصادر التمويل هو أحد مظاهر غياب هذا الإتفاق، فعشر دول فقط هي التي تمول أكثر من 90% من إجمالي النفقات .
- عدم توافر الشفافية في عملية الإعداد و الرقابة على الميزانية: وهذه القضية هي قضية سياسية في المقام الأول لأن الدول التي تقدم الجزء الأكبر من التمويل لا تستطيع في الواقع أن تلعب دورا يذكر في صياغة بنود الانفاق أو ترتيب الأولويات.

[1]- حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ1945**، عالم المعرفة الكويت، 1995، ص418.
[2]- نفس المرجع، ص ص418- 419.

وكان الأمين العام الأسبق بطرس غالي قد أكد مرارا على ضرورة مواجهة تدهور الأوضاع المالية للمنظمة، فقد ذكر في تقريره السنوي عن نشاط المنظمة خلال عام 1995، أنه:" و إذا كنا نطالب الأمم المتحدة بمزيد من الفعالية فينبغي توفير احتياجاتها المالية أو لا، و أنه لا بد من وقف مسار تدهور الوضع المالي للمنظمة و ضرب مثلا بإيفاد رجال الإطفاء في المدينة لإخماد الحرائق المنتشرة في عدة أماكن في وقت واحد في حين يتم في الوقت ذاته جمع الأموال لشراء معدات الإطفاء".

إن المنظمة و منذ عدة سنوات و هي تواجه أزمة مالية حادة ترجع أساسا إلى عدم دفع الدول الكبرى خاصة لمساهماتها الإجبارية بشكل كامل و مستمر و منتظم أي في الآجال المحددة، و في أول شهر من كل سنة و ضمن النصاب الكامل الموزع عليها، و هذه الأزمة المالية المرتبطة بعدم الدفع ليست وليدة الصدفة أو أنها قضية حتمية لا مفر منها و إنما تسببت الدول الأعضاء بتصرفاتها في خلق هذه الأزمة خاصة منها دول معينة مثل الولايات المتحدة ، و يمكن تبرير هذا الموقف بمحاولة هذه الدول السيطرة على المنظمة بعد أن وفقت في بسط نفوذها على مجلس الأمن من خلال التحكم في مواردها المالية بعدما تحكمت بشكل مباشر في الموارد العسكرية[1].

ودائما في مجال التأخير عن السداد نجد أن منظمة الأمم المتحدة تتحمل مشاكل كبيرة من خلال هذا النقص أو الضعف نظرا لأنه يستمر لسنوات و لا يتوقف على مدة محددة أو تأخير قصير المدة.

يمكن القول أن المشاكل المالية التي تواجهها منظمة الأمم المتحدة تبقى مشكلة قائمة و متعصية الحل مادام أن الدول لم تقم بأية محاولة لتحسين هذه الحالة سواء فيما يتعلق بالميزانية العادية أو ما تعلق بعمليات حفظ السلام الدولية، و لعل هذه الأزمة المالية للمنظمة و المعتمدة من طرف بعض الدول تعني لدى هذه الدول فرصة من أجل وضع المنظمة في قبضتها و تحت وصايتها حتى تتمكن من مراقبة نشاطاتها في جميع الميادين.

[1]- عميمر نعيمة، نفس المرجع، ص 236.

ثانيا: غياب الإرادة السياسية و اللإستقرار في الدول الخارجة من النزاعات

تعد غياب الإرادة السياسية في الدول الخارجة من النزاعات من الصعوبات الأساسية التي تواجهها الأمم المتحدة في عملية بناء السلام، في أغلبية الدول الخارجة من الصراع، فالأجواء التي تنشط فيها الأمم المتحدة لبناء السلام هي في درجة عالية من الخطورة مما يصعب مهمتها، حيث تتنوع أبعاد الصراعات التي تتعامل معها، ويتعدد الفاعلون المنخرطون في إطارها، كما تقترن تلك الصراعات في الغالب بتدخلات سياسية وعسكرية من جانب قوى خارجية ذات أجندات متباينة، الأمر الذي قد يعرقل تنفيذ تلك العمليات[1].

على المستوى السياسي، يأخذ نموذج الأمم المتحدة لبناء السلم بمفهوم "الديمقراطية الإجرائية، الذي يختزل دور الأمم المتحدة لتحقيق التحول الديمقراطي فى الدول الخارجة من الصراعات، فى تقديم المساعدات الانتخابية فحسب. ويأتي ذلك على حساب الاهتمام بتوفير المتطلبات الأخرى للتحول الديمقراطي، مثل حرية التنظيم، وحرية الرأى والتعبير والمشاركة السياسية، وإقرار مبدأ سيادة القانون ودولة المؤسسات واستقلال القضاء، وتداول السلطة ... الخ. وهو ما ساهم فى انتكاس بناء السلم فى حالات عديدة، ومنها أنجولا، حيث عادت حركة "يونيتا" إلى حمل السلاح ضد الحكومة، عندما جاءت النتائج الأولية للانتخابات فى غير صالحها[2].

من ناحية أخرى، فإن الانتخابات التعددية لا تكفل مبدأ تداول السلطة في حالات الدول التي تنقسم اثنيا إلى جماعة إثنية كبيرة أو مسيطرة، وأقليات إثنية. فى رواندا، على سبيل المثال، فإن إجراء انتخابات تعددية يضمن لجماعة الهوتو الاستئثار بالسلطة على الدوام، نظرا لأنهم يمثلون 85% من

[1]- أيمن شبانة، "الأمم المتحدة و بناء السلم في إفريقيا"، السياسة الدولية، على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96091&eid=5190

[2]- نفس المرجع.

سكان الدولة، فى حين يمثل التوتسي 15% فقط، وهو ما يعنى استحالة تداول السلطة، الأمر الذي يفسر لجوء الأقليات الإثنية فى مثل هذه الحالات إلى القوة المسلحة، لكي تحقق بالعنف ما استحال تحقيقه من خلال الوسائل السلمية[1].

كما يعيب نموذج بناء السلم فى الأمم المتحدة أيضا أنه يعطى الأولوية للاستقرار السياسي على حساب العدل، الأمر الذي يسوغ الإفلات من العقاب للمتورطين فى انتهاكات حقوق الإنسان. فبالرغم من اهتمام الأمم المتحدة بمحاكمة المتورطين فى انتهاكات حقوق الإنسان فى أثناء الصراع المسلح، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب، إلا أنها من الناحية العملية لا تزال تعطى الأولوية للتسويات السياسية والحلول الوسط، ولتوازنات القوى بين الخصوم، وذلك لضمان الاستقرار السياسي، بدعوى أن الإصرار على العدل، ومعرفة الحقائق كاملة، ومعاقبة الجناة، ربما يعرقل جهود المصالحة الوطنية، ومن ثم يؤدى إلى تقويض عمليات بناء السلام، ففي الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، لم تكترث الأمم المتحدة بالتحقيق فى انتهاكات حقوق الإنسان التى ارتكبتها قوات لوران كابيلا ضد السكان المدنيين فى أثناء زحفها للإطاحة بنظام موبوتو عام 1996/1997. كما أشادت المنظمة ببراعة ديسمون توتو الذى ترأس لجنة الحقيقة فى جنوب إفريقيا فى تجسيد الفلسفة القائمة على الصفح من أجل صفاء القلوب وتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية، وهو ما كان على حساب مبدأ العدل[2].

يمكن القول أن الظروف السياسية التي تنشط فيها الأمم المتحدة لبناء السلام، تكون في الغالب مرحلة انتقالية يصعب التعامل معها، إذ أن بناء الهياكل السياسية يتطلب تنمية اقتصادية، فلا بد من توفير التمويل لإعادة الإستقرار السياسي.

[1]- نفس المرجع .
[2]- نفس المرجع.

خلاصة الفصل الثالث:

قامت الأمم المتحدة في إطار بناء السلام بعدة خطوات، تشمل بذلك نزع السلاح و التسريح و إعادة الدمج، و إزالة الألغام، و إعادة توطين اللاجئ، و المساعدة الانتحابية، و تقديم المساعدات الإنسانية، وإعادة بناء أجهزة الأمن، و تسيير أجهزة الدولة إلى جانب إعادة الإعمار و التنمية، إلا أن المنظمة لم تفلح في العديد من المرات، و ذلك لما تواجهه من صعوبات و عراقيل أبرزها غياب الهياكل السياسية، الذي يتطلب تنمية اقتصادية من خلال التمويل، هذا الأخير الذي يكون غالبا غير متاح.

الخاتـــــــة

الخاتمة:

تناولت إشكالية البحث دور الأمم المتحدة في بناء السلام، فبناء السلام قابل للتطبيق في النزاعات المسلحة الدولية و غير الدولية في مرحلة ما بعد النزاعات، حيث تم من خلال هذه الدراسة توضيح مفهوم بناء السلام و المفاهيم المرتبطة بالسلم و الأمن الدوليين و علاقتها ببناء السلام، و دراسة آليات بناء السلام، أهم خطواته، كما تطرقنا إلى أهم الصعوبات التي تواجهها الأمم المتحدة في بناء السلام، و تبين لنا ما يلي:

- لا بد من الإشارة إلى أنه رغم الاختلاف بين نشاط الأمم المتحدة في حفظ السلام عن بناء السلام إلا أن التطور الذي شهدته طبيعة هذه العمليات جعل منها مؤهلة للقيام بجانب من إنجاز مهمة بناء السلام.
- إن ما يميز مرحلة بناء السلام التي يمكن أن يطلق عليها مرحلة " التأسيس والبناء " هو أنها لا تأخذ الطابع العسكري كعمليات حفظ السلام بل تتسم أكثر بالصفة المدنية وبالعدد المحدود للعاملين فيها الأمر الذي يجعلها أكثر قبولا وانسجاما مع المجتمعات الخارجة من النزاع ، هذا ما يضفي عليها مهمة أخرى وهي فهم خصائص وطبيعة المجتمعات التي تعمل بها .
- مرحلة بناء السلام تتطلب جهودا متكاملة تشمل الدعم الإقليمي والدولي من جانب، و تعاون والتزام حكومات وأجهزة الدول الخارجة من النزاع من جانب آخر كون هذه الدول شريكا رئيسا ومسؤولا في بناء السلام.
- دور الدول الخارجة من النزاع في بناء السلام يشمل توفير الأدوات والموارد اللازمة وفقا لمقدرتها وذلك لمساعدة عناصر الأمم المتحدة على القيام بمهامها وانجاز البرامج المخطط لها بكل كفاءة .

- عملية بناء السلام تشمل نزع السلاح و التسريح و إعادة الدمج، و إعادة اللاجئين، و تعزيز العمليات السياسية الوطنية وبناء المؤسسات الأمنية والقضائية وتنشيط التنمية الاقتصادية وتحسين البنى التحتية وأوضاع حقوق الإنسان وكذلك تطوير البرامج الخدماتية الكفيلة بالارتقاء بالحالة المعيشية للمجتمعات.
- يجب أن تكون استراتيجيات بناء السلام جزءًا لا يتجزأ من الخطط القومية وليست عبئًا يضاف إلى أعباء حكومات ما بعد النزاع التي تكافح لإدارة العمليات الانتقالية الحساسة.
- تندرج عملية بناء السلام في ثلاث آليات رئيسية، وهي لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، فلا بد من تعزيز هذه الآليات وتقوية دورها في دعم الدول في مرحلة ما بعد النزاع .
- يواجه عمل الأمم المتحدة في مرحلة بناء السلام مجموعة من الصعوبات والعراقيل وأبرزها محدودية التمويل للقيام بالمهام اللازمة وغياب الإرادة السياسية والتعاون الجدي والمسؤول من قبل السلطات في الدول الخارجة من النزاع، إضافة إلى احتمال تأثر بعض الدول التي خرجت للتو من النزاع من الدول المجاورة لها التي لا زال تسودها التوترات .
- إيجاد آليات تمويل مستدامة سواء محلية أو دولية أمر ضروري جدا لضمان استمرارية عمليات بناء السلام في الدول الخارجة من النزاع، فعلى الدول المانحة الاستمرار في توفير التمويل اللازم لبناء السلام بما يشمل وضع الاستراتيجيات المالية اللازمة لإدارة هذه الأموال وتوظيفها بالشكل الرشيد للاستفادة منها بأقصى ما يمكن بالإضافة إلى إيجاد مصادر جديدة للتمويل بما فيها زيادة التعاون مع المؤسسات المالية الدولية.
- إن الأمم المتحدة تعتمد أصلا و تهدف أساسا إلى تحقيق السلم و الأمن الدوليين، إلا أن مجلس الأمن لا يزال يهيمن على منظومة الأمم المتحدة الأمر الذي يعطي الفرص للولايات

المتحدة الأمريكية، وحلفائها الغربيين من ذوي العضوية الدائمة للهيمنة على عمليات السلام التي تقوم بها المنظمة.

- من الضروري إبداء الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة نيتهم لتنفيذ هدف بناء السلام، و ليس استغلال هذا الأخير في خدمة مصالحها، كما لا بد من العمل على تحقيق استقلالية المنظمة بعيدا عن تأثيرات و توجيهات أعضائها من جميع النواحي خاصة ما تعلق بالمصادر المالية لتمويل عمليات بناء السلام بتوسيعها على غالبية الدول، و التركيز على جذب المهارات والقدرات والأدوات الملائمة والمتوفرة للقائمين على بناء السلام سواء كانوا عناصر تابعة للأمم المتحدة أو مؤسسات الدولة المعنية ليتمكنوا من القيام بمهامهم بكل كفاءة وبما تتطلبه الأوضاع على أرض الواقع خاصة أن عملهم يتركز في بيئات أمنية معقدة ودول تفتقر عادة البنية التحتية الجيدة والأدوات اللوجستية والتكنولوجية التي تساعد على سير العمل بشكل سلس.

كما يبقى لنا أخيرا القول أن التعاون الوثيق بين المجتمع الدولي و المجتمع المحلي المتمثل في السلطات المحلية في الدولة المعنية، و مجتمعها المدني أمر لا بد منه لإنجاح عمل الأمم المتحدة في بناء السلام، كما يفترض في الأمم المتحدة أن تثبت جدارتها و فعاليتها، كمنظمة عالمية تهدف لخدمة مصالح الدول و الشعوب قاطبة، و ليس فقط خدمة مصالح الدول الكبرى، و الولايات المتحدة الأمريكية تحديدا.

المـــــراجـــــع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب باللغة العربية:

1. إيفان كونوار، **نزع السلاح، التسريح و إعادة الدمج: مبادئ التدخل و الإدارة في عمليات حفظ السلام** ، معهد تدريب عمليات السلام، 2008.
2. حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945**، عالم المعرفة، الكويت، 1995.
3. مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات، ط1، 2002.
4. محمد موسى، **أضواء على العلاقات الدولية و النظام الدولي**، دار البيارق، ط1، بيروت،1992.
5. ميلود بن غربي، **مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة**، الحلبي، ط1، 2008.
6. نعيمة عميمر، **دمقرطة منظمة الأمم المتحدة**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط1، بيروت، 2007.
7. سهيل حسين الفتلاوي، **الأمم المتحة أجهزة الأمم المتحدة**، ج2، دار الحامد للنشر، ط1، عمان، 2010.
8. غسان الجندي، **عمليات حفظ السلام الدولية**، دار وائل للنشر، ط1، عمان ، 2000.
9. يوسي إم هانيماكي، **الأمم النتحدة مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة محمد فتحي خضر، ط1، القاهرة، 2012.
10. السفير عيد كامل الروضان،**عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام:تجربة أردنية**، سلسلة محاضرات الإمارات81، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1،الإمارات، 2004.

ثانيا: المجلات و الدوريات:

1. بطرس بطرس غالي، "الأمم المتحدة بين متناقضات المرحلة الانتقالية و المسؤولية المشتركة"، السياسة الدولية، السنة الثلاثون، العدد 17، جويلية 1994.

2. حسام أحمد محمد الهنداوي،" البعد الإنساني الجديد في مهام قوات حفظ السلام التبعة للأمم المتحدة"، الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، العدد21، ديسمبر2001.

3. تميم خلاف، **تطور مفهوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام"**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد157، يوليو2014.

4. خولة محي الدين يوسف، " **دور الأمم المتحدة في بناء السلام"**، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد الثالث2011.

5. وليد عبد الناصر،"**أدوار جديدة للأمم المتحدة داخل العالم الثالث**"، السياسة الدولية، السنة الواحدة و الثلاثون، العدد 122، أكتوبر 1995.

ثانيا: الرسائل و المذكرات:

1. أحمد قلي، **قوات حفظ السلام دراسة في ظل المستجدات الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2013.
2. أمينة زغيب، **إستراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012
3. أيمن عبد العزيز سلامة ، **النظام القانوني لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الحقوق، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2000.
4. مدلل حفناوي ، **الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم و الأمن الدوليين**، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
5. عبد السلام زروال، **عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة**، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

رابعا: المواثيق و التقارير:

1. ميثاق الأمم المتحدة.
2. الوثيقة رقم PBC/1/OC/2 تاريخ 2007/05/3.
3. الوثيقة S/2007/700 تاريخ2007/11/3.
4. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، أجندة للسلام.
5. تقرير الأمين العام . من أجل حرية أوسع . A/59/2005، الصادر فى نيويورك بتاريخ 28 مارس 2005.
6. تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، 30/جوان/2010.
7. قرار مجلس الأمن S /RES /1645(2005)
8. قرار الجمعية العامة A/RES/60/180 الصادر عام 2005.
9. قرار لجنة بناء السلام(2005)S/RES/1645 .
10. تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الأولى: A/62/137-S/2007/458.

خامسا: المراجع باللغات الأجنبية:

1. stuart Gordon, FH Toase, **Aspect of peace keeping , First Published**, Franc cass, London, 2001.
2. Paul Isoart ,**Lautorité privisoire des Nation Unies au cambodge**, AFDI ,Vol xxxix , 1993 .

سادسا: المواقع الالكترونية:

1. أيمن شبانة، "الأمم المتحدة و بناء السلم في إفريقيا"، السياسى الدولية، على الرابط:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96091&eid=5190

2. محمد منير، "الأمم المتحدة و تطور مفهوم بناء السلام"، السياسة الدولية، على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221910&eid=728

3. سعيد درويش، دور الأمم المتحدة في مكافحة النزاعات المسلحة، 22-04-2014، الساعة 11:24، على الرابط:

http://dlibrary.univboumerdes.dz:8080/jspui/handle/123456789/1755

4. موقع الأمم المتحدة: http://www.un.org

5. الأمم المتحدة، عمليات حفظ السلام الدولية، على الرابط:

http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/unoci/index.shtml

6. موقع لجنة بناء السلام على الرابط:

http://www.un.org/ar/peacebuilding/faqs.shtml

7. موقع مكتب دعم لجنة بناء السلام:

http ://www.un.org/arabic/peacebuilding/pbso.shtml

8. تصريح السيد(peter witing) رئيس لجنة بناء السلم بتاريخ 27/01/2010 على الرابط:

http://www.un.org/peacebuilding/statements/PBC%20CHair/Wahl_PBC_ FIN_AL_e_version.PDF

9. تقرير السكرتير العام ـ من أجل حرية أوسع ـ A/59/2005، الصادر فى نيويورك بتاريخ 28 مارس 2005، على الرابط:

http://www.un.org/arabic/largerfreedom/exec-summary.pdf

10. عماد جاد، أبعاد الصراع في البوسنة و الهرسك، الساسة الدولية، 1993، عل الرابط:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217578&eid=298

11. جريدة الغرديان البريطانية ،على الرابط:

http://orient-news.net/index.php?page=news_show&id=85828

12. عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ، على الرابط:

http://www.un.org/ar/peacekeeping/issues/electoralassistance.shtm

الفهرس

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات:

العنوان **الصفحة**

كلمة شكر.

إهداء.

مقدمة..... أ- و

الفصل الأول: ماهية عملية بناء السلام..... 7

المبحث الأول: تعريف بناء السلام..... 8

المبحث الثاني:المتغيرات التي أدت إلى مفهوم بناء السلام..... 16

المبحث الثالث: مقومات عملية بناء السلام..... 20

خلاصة الفصل الأول..... 23

الفصل الثاني: اليات بناء السلام..... 24

المبحث الأول:لجنة بناء السلام..... 25

المبحث الثاني: مكتب دعم لجنة بناء السلام..... 31

المبحث الثالث: صندوق بناء السلام..... 33

خلاصة الفصل الثاني:..... 36

الفصل الثالث: خطوات الأمم المتحدة في بناء السلام و الصعوبات التي تواجهه..... 37

المبحث الأول: خطوات الأمم المتحدة فيبناء السلام..... 38

المبحث الثاني: تقييم عمليات بناء السلام..... 47

المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجهها الأمم المتحد في بناء السلام..... 49

خلاصة الفصل الثالث..... 54

الخاتمة..... 55

قائمة المراجع..... 59

الفهرس..... 64